

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of High Education and Scientific Research

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج - -

University of Mohamed el Bachir el Ibrahimi-Bba

كلية الحقوق و العلوم السياسية

Faculty of Law and Political Sciences



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق

تخصص : قانون الإعلام الآلي و الانترنت.

الموسومة بـ:

أثر الإدارة الإلكترونية على سير المرفق العام
قطاع العدالة نموذجاً

إشراف الأستاذة:

د: سي حمدي عبد المومن

إعداد الطالب:

* بن عزيز آسيا

* بوجملين رزيقة

السنة الجامعية: 2021 / 2022

شكر وعرّفان

قال الله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم

"رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَ عَلَى وُلْدِي وَأَنْ
أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَ أَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

صدق الله العظيم (سورة النمل: 19)

نحمد الله حمدا مباركا طيبا ونشكره أن وفقنا لإتمام هذه الدراسة،

فنتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى من أشرف علينا في إنجاز

هذا العمل وكان بمثابة المرشد الموجه ولم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته

الأستاذ : الدكتور سي حمدي عبد المومن.

كما نتقدم بالشكر لجميع أساتذة كلية الحقوق

بجامعة - محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج

إهداء

إلى بلسم روحي وحياتي، إلى من هم أنس عمري ومخزن ذكرياتي
ومصدر سعادتي، إبنتي ريتاج، وإبني أحمد الأمين.
إلى من فارق هذه الحياة لكن روحه ما زالت عالقة في قلوبنا
سعيداني عبد الرؤوف.

إلى نبع الحنان التي ربنتي وسهرت على راحتني أُمي الغالية،
إلى أبي وكل أفراد عائلتي وأخص بالذكر أختي الوحيدة ليندة.
إلى كل صديقاتي اللواتي كن نورا ينير دربي في السراء و الضراء : ياسمينة،
نسيمة، سميرة، أمينة، رزيقة.
إلى أستاذي الدكتور **حرشاو مفتاح** الذي كان عوننا وسندا لنا طوال فترة
إنجاز المذكرة فجزاه الله خير الجزاء ورزقه حسن الثواب وزاده الله رفعة
وارتقاء

الطالبة: بن عزيز آسيا

إهداء

إلى قرة عيني أُمي العزيزة، إلى روح والدي الغالي وزوج أختي رحمهما الله
وأسكنهما فسيح جناته.

إلى أبنائي الأعراف ساعد و كمال الدين، وبناتي الغاليات
نسرين و إيناس وزوجي لحسن أدامهم الله نورا ساطعا في حياتي.
إلى السيد رئيس محكمة راس الوادي عصماني مقداد الذي أمدني بيد العون
وكذا وكيل الجمهورية المساعد لحلو هشام.
إلى زملائي وزميلاتي في العمل، إلى صديقاتي و أصدقائي الذين كانوا نعم
السند ونور دربي وأخص بالذكر:
الأستاذ الموثق جدي الربيع، أمينة، صليحة، فتيحة.
إلى صديقتي العزيزة ورفيقتي في إنجاز هذه الدراسة بن عزيز أسيا.

الطالبة: بوجملين رزيقة



عرف العالم في العقود الأخيرة ثورة هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال جعلت البشرية تعيش مرحلة جديدة من التطور الفكري والمعرفي، حيث أثرت ثورة المعلومات هذه بشكل مباشر على نمط الحياة الإنسانية، فأصبحت الوسائل التكنولوجية الحديثة والوسائل المرتبطة بها جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية للأفراد في شتى المجالات وبالمقابل وفرت مناخا خصبا لنهضة علمية تكنولوجية شاملة غير مسبوقة في كافة المجالات، تهاوت أمامها الحدود السياسية والحواجز بين الدول والشعوب وتقلصت فيها المسافات واختزلت الأبعاد.

وتعد الإدارة على هذا النحو هدفا متحركا يصعب التنبؤ بمستقره وحركته، وفي الوقت الذي كانت فيه الإدارة تسير على هدي التفكير القيادي وتستتير بما تنتجه التجارب والممارسة اليومية القائمة على مراقبة الفرد وأدائه، فالإدارة اليوم أصبحت تسير على هدي معطيات التكنولوجيا وتطورها، ولأن عددا كبيرا من الأنشطة الإدارية تتعرض الآن لتحولات كبيرة بسبب التكنولوجيا.ومن هذا المنطلق ظهر ما يعرف بالأعمال الإلكترونية وانتشر تطبيق فروعها المختلفة، كالتجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني والإدارة الإلكترونية، حيث تعد هذه الأخيرة أحد مفاهيم الثورة الرقمية والتي جاءت كاستجابة نوعية لتحديات القرن الواحد والعشرين، وكنتيجة لتطور نوعي أفرزته تقنيات الاتصال الحديثة في ظل ثورة المعلومات.

وقد كان للتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية إفراز جملة من التغيرات على مستوى المفاهيم الإدارية وأنظمة الإدارة العامة التقليدية وكذا علاقة الإدارة بالمواطن، وأساليب وطرق العمل والوظائف.

وباعتبار أن الجزائر جزء من العالم فهي معنية كغيرها من الدول الأخرى بمواكبة هذه التغيرات التي أفرزتها العولمة، فهي مطالبة بتحديث خدماتها العمومية، ومن هذا

المنطلق سعت الجزائر وغيرها من البلدان النامية والعربية خاصة نهج بعض البلدان المتطورة في مجال تطبيق نموذج الإدارة الإلكترونية واستخدام الإتصالات التكنولوجية، وخير دليل على ذلك نموذج الإمارات العربية.

فأصبحت الجزائر ملزمة على تتبع خطى هذا النموذج الناجح، فسطرت استراتيجية "الجزائر الإلكترونية"، والمتضمنة تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام والإتصال في الإدارة العمومية وتعزيز استعمالها على مستوى الإدارات العمومية، مما ينجم عن هذا النظام تغيير لأنماط التنظيم وعمل الإدارة العمومية وتطويره في العمل الإداري، وحملها على تبسيط نمط سيرها وخدمة المواطن بالطريقة الأكثر ملاءمة لاسيما من خلال إدراج مختلف خدماتها عبر شبكة الأنترنت.

وتم تأكيد هذا في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، لاسيما في جزئه المتعلق بتعزيز الحكم الراشد، وتهدف استراتيجية الجزائر الإلكترونية إلى جعل تكنولوجيا الإتصالات في خدمة التنمية البشرية ومصدرا لتحسين الإنتاجية وتقوية القيمة المضافة للقطاعات الإقتصادية وللإدارة العمومية قصد مواكبة التطور والعصرنة.

أولاً: أسباب إختيار الموضوع

نظرا لحدثة موضوع الإدارة الإلكترونية التي أصبحت واقعا في كثير من الدول، غير أنها لم تصل إلى مراحل متقدمة في الدول العربية، وبما أن الجزائر تنتمي إلى المنطقة العربية، حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز تأثير الإدارة الإلكترونية على سير المرافق العامة ومدى فاعلية مشروع الجزائر للتحويل نحو الإدارة الإلكترونية لاسيما في قطاع العدالة الذي يعتبر من أهم القطاعات الحساسة، ولأي موضوع أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

(أ) أسباب ذاتية: يمكن حصر الأسباب الذاتية في مايلي

- رغبة الباحثين في تناول موضوع الإدارة الإلكترونية وأثره في سير المرفق العام بحكم أن الموضوع يدخل ضمن إختصاص الباحثين.
- رغبة في التعرف على التطورات التي واكبتها الإدارة الجزائرية لاسيما في قطاع العدالة في مجال السير الحسن للمرفق العام.

(ب) أسباب موضوعية:

- رغبة الطالبين في دعم هذا التخصص بدراسة حول مرفق مهم هو مرفق العدالة من خلال المستجدات التي واكبها، وهذا بإضافة دراسة علمية لهذا التخصص.
- التعرف على الإستراتيجية الوطنية التي تم إتباعها في مجال عصنة الإدارة العمومية لاسيما قطاع العدالة.

ثانيا: أهمية الدراسة

لكل دراسة أهمية علمية تنطلق من أهمية الإدارة الإلكترونية خاصة في مجال تسيير المرافق العامة، وكذا جانب عملي يتمثل في تسليط الضوء على أثر التحول نحو الإدارة الإلكترونية على سير المرفق العام وكذا البحث عن أهم الإستراتيجيات المتبعة من طرف الجزائر لتبني هذا النمط الجديد .

خاصة عندما يتعلق الأمر بقطاع حساس هو قطاع العدالة من خلال الإستراتيجية الوطنية التي تبنتها الدولة الجزائرية والتي سعت من خلالها العمل على الإنتقال من الإدارة التقليدية إلى إدارة تقدم خدمات عمومية من خلال تبنيها لنموذج الإدارة الإلكترونية والذي يعمل تبسيط الإجراءات الإدارية وتجويد الخدمة العمومية.

ثالثا: أهداف الدراسة

يحاول موضوع هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

- 1) الإحاطة بموضوع الإدارة الإلكترونية كموضوع مستجد ومجال بحث العديد من الدارسين.
- 2) تحديد طبيعة العلاقة بين الإدارة الإلكترونية وسير المرفق العام.
- 3) الوقوف على مدى تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة بالجزائر.
- 4) الوصول إلى أهم الإنجازات الناتجة عن عصرنة قطاع العدالة.
- 5) معرفة مدى مساهمة مشروع الجزائر الإلكترونية في عصرنة قطاع العدالة.
- 6) تقديم جملة من الإقتراحات والتوصيات تخص الإدارة الإلكترونية وعلاقتها بالمرفق العام لاسيما قطاع العدالة.

رابعا: إشكالية الدراسة

باعتبار أن الإدارة الإلكترونية أحدث مدرسة لإدارة المرافق العمومية، والتي أثرت تأثيرا بالغا على شكلها ووظائفها، وكون قطاع العدالة في الجزائر أهم المرافق تجسيدا لهذا النمط الحديث في طريقة تقديم الخدمة العمومية، فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول التساؤل التالي:

كيف ساهم استخدام الإدارة الإلكترونية في عصرنة المرفق العام في الجزائر من خلال قطاع العدالة نموذجا؟

الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالإدارة الإلكترونية والمرفق العام؟
- ماهي متطلبات ومقومات الإدارة الإلكترونية والمرفق العام؟
- ما أثر إستخدام الإدارة الإلكترونية في مرفق العدالة وفقا للإستراتيجية الوطنية (مشروع الجزائر الإلكترونية)؟

خامسا: منهج الدراسة

تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يتناسب وموضوع الإدارة الإلكترونية وأثره على سير المرفق العام، و يركز هذا المنهج على الوصف الدقيق للظاهرة محل الدراسة حيث تم وصف كيفية تأثير الإدارة الإلكترونية على سير المرفق العام ومعرفة أهم المتطلبات والمكونات التي يمكن أن تكون عليها الإدارة الإلكترونية لكي تؤثر إيجابا على سير المرفق العام خاصة في قطاع العدالة، كما يمكننا هذا المنهج من رصد الظاهرة في مختلف أبعادها مع محاولة القيام بإستنتاجات عامة بعد ذلك.

سادسا: تقسيم الدراسة

قسمت الدراسة التي جاءت بعنوان "أثر الإدارة الإلكترونية على سير المرفق العام- قطاع العدالة نموذجا-" إلى فصلين:

الفصل الأول جاء بعنوان الإطار المفاهيمي للدراسة والذي تضمن بدوره مبحثين: المبحث الأول بعنوان ماهية الإدارة الإلكترونية والذي قسم بدوره إلى ثلاث مطالب. والمبحث الثاني بعنوان ماهية المرفق العمومي الذي قسم إلى ثلاث مطالب.

الفصل الثاني جاء بعنوان أثر الإدارة الإلكترونية على سير المرفق العام - قطاع العدالة نموذجا- والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تناول

مشروع الجزائر الإلكترونية (2008-2013)، أما المبحث الثاني فتناول أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ المرفق العام، أما المبحث الثالث فتناول تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة نموذجا.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للإدارة

الإلكترونية والمرفق العام

تعتبر الإدارة الإلكترونية من المفاهيم التي انتشرت في الفترة الأخيرة نظرا لإتساع مجال استعمالها خاصة عندما يتعلق الأمر بتحسين الخدمات العمومية والعمل على التقليل من الإجراءات البيروقراطية، ولهذا فإن مجال استخدامها يتسع ويضيق من مرفق إلى آخر وفق المتطلبات والإمكانيات التي يتوفر عليها مرفق دون الآخر.

وعلى إعتبار أن المرفق العمومي من الأولويات التي اهتمت بها الدولة في مجال الإصلاحات الإدارية كان لزاما أن يتم توظيف الإدارة الإلكترونية بغية تحسين وتجويد الخدمات العامة المقدمة للجمهور، و يزداد الأمر أهمية عندما يتعلق بالمرافق ذات الصلة الكبيرة بالمواطن.

انطلاقا مما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية

المبحث الثاني: ماهية المرفق العام

المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية

تعتبر الإدارة الإلكترونية من المفاهيم التي إنتشرت بسرعة في السنوات الأخيرة نظرا لإستعمالها على نطاق واسع في معظم الدول بدرجات متفاوتة، نظرا لأهميتها في تسهيل الخدمات على مستوى الإدارة العمومية وفي جل القطاعات وهذا ما أدى إلى تبنى هذا النموذج لأجل تسهيل الخدمات العمومية خاصة في المرافق ذات الصلة بالمواطنين.

مما تقدم سنتطرق في هذا المبحث إلى المطلبين:

المطلب الأول: الإدارة الإلكترونية المفهوم -الخصائص

المطلب الثاني : مبادئ الإدارة الإلكترونية

المطلب الثالث : متطلبات الإدارة الإلكترونية

المطلب الأول: الإدارة الإلكترونية المفهوم والخصائص

يعتبر مصطلح الإدارة الإلكترونية من المصطلحات العلمية المستحدثة تماما والتي أشار لبعض موضوعاتها القليل جدا من البحوث والدراسات والكتابات العلمية السابقة.

الفرع الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

لم يتم الوصول الى تعريف دقيق من قبل الخبراء والباحثين حتى في الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها منشأ ظهور وإنتشار الأعمال الإلكترونية. ومن بين التعريفات الواردة بشأن الإدارة الإلكترونية نذكر ما يلي:

تعرف الإدارة الإلكترونية على أنها تلك الجهود الإدارية التي تتضمن تبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال بسرعة عالية، وتكلفة منخفضة عبر أجهزة الحاسوب، وشبكات الأنترنت مع ضمان سرية أمن المعلومات المتناقلة¹.

كما يعرفها الدكتور حسن محمود الحسن في كتابه "الإدارة الإلكترونية المفاهيم، الخصائص، المتطلبات" على أنها: "إنجاز الخدمات العامة عبر شبكة الأنترنت، دون أن يضطر العملاء للانتقال إلى الإدارات شخصياً لإنجاز معاملاتهم مع ما يتوافق من إهدار للوقت و الجهد والطاقات"²، وهناك من يعرفها على أنها العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للأنترنت وشبكات الأعمال في تخطيط و تنظيم وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود، من أجل تحقيق أهداف الشركة.³

كما يعرفها البعض على أنها استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال خاصة شبكة الأنترنت في جميع العمليات الإدارية الخاصة بمنشأة ما بغية تحسين العملية الإنتاجية، وزيادة كفاءة وفعالية الأداء بالمنشأة.⁴

كما يعرفها الدكتور العمري في كتابه "المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية" على أنها: "تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية والإجراءات الطويلة والمعقدة باستخدام الورق إلى أعمال إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية"¹.

¹ بسام عبد العزيز الحمادي، وليد بن سليمان الحمضي، الحكومة الإلكترونية: الواقع والمعوقات وسبل التطبيق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، معهد الإدارة العامة، 2003، ص 03.

² حسين محمود الحسن، الإدارة الإلكترونية: المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، 2011، ص 41.

³ محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص 43.

⁴ محمد سمير أحمد، المرجع السابق، ص 2.

وهناك تعريف آخر على أنها استخدام وسائل الإتصال التكنولوجية المتنوعة والمعلومات في تسيير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة الإلكترونية ذات القيمة، والتواصل مع طالبي الإنتفاع من خدمات المرفق العام، بمزيد من الديمقراطية من خلال تمكينهم من استخدام وسائل الإتصال الإلكترونية عبر بوابة واحدة.²

أما البنك الدولي فيعرفها على أنها: "مفهوم ينطوي على استخدام تكنولوجيات المعلومات والإتصالات بتغيير الطريقة التي يتفاعل من خلالها المواطنين، والمؤسسات الإدارية مع الحكومة، للسماح بمشاركة المواطنين في عملية صنع القرار وطرق أفضل في الوصول إلى المعلومات وزيادة الشفافية وتعزيز المجتمع المدني".³

أما الإتحاد الأوروبي فعرفها على أنها حكومة تستخدم تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، لتقدم للمواطنين وقطاع الأعمال الفرصة للتعامل والتواصل مع الحكومة، باستخدام الطرق المختلفة للإتصال مثل: الهاتف، الفاكس، البريد الإلكتروني، الأنترنت... وهي تتعلق بكيفية تنظيم الحكومة نفسها في الإدارة والقوانين والتنظيم ووضع إطار لتحسين وتنسيق طرق إيصال الخدمات وتحقيق التكامل بين الإجراءات.⁴

¹ سعيد بن معلا العمري، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة: دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ، رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص 16.

² هيثم الفيكاوي، الحكومة الإلكترونية، مجلة الحرس الوطني الكويتي، العدد 19، السنة الخامسة، نوفمبر 2002، ص 50.

³ سوسن زهير المهدي، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، الأردن، دار أسامة للنشر، 2011، ص 25.

⁴ حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2007، ص 07.

الفرع الثاني: خصائص الإدارة الإلكترونية

تتعدد خصائص الإدارة الإلكترونية وتختلف عن الإدارة التقليدية، ولعل أهم هذه الخصائص تتلخص فيما يلي¹:

(1) إدارة بلا ورق:

حيث تعتمد على البريد الإلكتروني والأرشيف الإلكتروني، والرسائل الصوتية والأدلة والمفكرات الإلكترونية ونظم المتابعة الإلكترونية.

(2) إدارة بلا مكان:

تقوم على الاجتماعات والمؤتمرات الإلكترونية، واستخدام التليفون المحمول، والعمل عن بعد، والتعامل مع المؤسسات الافتراضية.

(3) إدارة بلا زمان:

تعمل على مدار اليوم والأسبوع والشهر والسنة ولا تتقيد بحدود زمنية.

(4) تعتمد على النظم المتطورة:

والبعد عن التنظيمات الجامدة، حيث المؤسسات الشبكية والذكية، والتي تقوم على أساس المعلومات والمعرفة كما تحتاج إلى أنظمة إلكترونية مثل: التحصيل والشراء الإلكتروني، نقاط البيع الإلكتروني، البنوك الإلكترونية... الخ.

(5) تتميز الإدارة الإلكترونية بالابتكارية والعالمية والاعتماد على المعرفة كأساس لتنفيذ الأعمال.

(6) تهتم الإدارة الإلكترونية باكتشاف المشاكل بدلا من حلها.

¹ - مزهر شعبان العالي وشوقي ناجي جواد، الإدارة الإلكترونية، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014، ص 20.

(7) تركز الإدارة الإلكترونية على الإجراءات التنفيذية والإنجازات.

المطلب الثاني: مبادئ الإدارة الإلكترونية

تتلخص أهم مبادئ الإدارة الإلكترونية فيما يلي:

الفرع الأول: تقديم أحسن الخدمات للمواطنين

إن الإهتمام بخدمة المواطن يتطلب خلق بيئة عمل فيها تنوع في المهارات والكفاءات المهيئة مهنيا لإستخدام التكنولوجيا الحديثة، لأن في الإدارة دائما التركيز على توظيف المعلومات وإستخلاص النتائج وإقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة، وحسن إستغلالها في بيئة الإدارة الإلكترونية بشكل يسمح بالتعرف على جوهر كل مشكلة وكذا ضرورة إنتقاء المعلومات المتعلقة بجوهر الموضوع، والقيام بتحليلات دقيقة للمعلومات المتوفرة وتحديد نقاط القوة والضعف والتعرف عليها¹.

الفرع الثاني: التركيز على النتائج

المقصود بهذا المبدأ أن إهتمام الإدارة الإلكترونية على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة على أرض الواقع، أي تحقق الإدارة الإلكترونية فوائد للجمهور تتمثل في تخفيف العبء على المواطنين من حيث الجهد والمال والوقت، وتوفير خدمة دائمة على مدار الساعة وإنجاز العمل بكفاءة عالية في وقت سريع، والحصول على خدمة بصورة سريعة ومبسطة.²

¹ حماد مختار، المرجع السابق، ص 14.

² عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2006، ص 190.

الفرع الثالث: سهولة الإستعمال والإتاحة للجميع

المقصود من هذا المبدأ هو أن تقنيات الإدارة الإلكترونية متاحة للجميع في المنازل والعمل والمدارس والمكتبات... الخ. وذلك لكي يتمكن كل مواطن وكل وافد من التواصل مع الإدارة الإلكترونية، كما يمكن ربط الإتصال بين الجمهور والإدارات الحكومية بسهولة وإتمام الإجراءات ببساطة.¹

الفرع الرابع: التغير المستمر

يعتبر مبدأ أساسي في الإدارة الإلكترونية لأنها تسعى بانتظام لتحسين وإثراء ما هو موجود ورفع مستوى الأداء سواء بقصد إرضاء الزبائن أو التفوق في مجال المنافسة.

الفرع الخامس: تخفيض التكاليف

بمعنى أن الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتعدد المنافسين على تقديم المعلومات، وتعدد المنافسين على تقديم الخدمات بأسعار زهيدة ينتج عنهما تخفيض التكاليف ورفع مستوى الأداء وتوسيع نطاق الخدمات إلى عدد معتبر من المشاركين الذين يستفيدون من الخدمات بأسعار زهيدة كلما كثر عددهم.

المطلب الثالث: متطلبات الإدارة الإلكترونية

إن التحول من النظام الإداري التقليدي إلى نظام الإتصالات الإلكترونية تعد عملية متعددة الجوانب والمفاهيم والممارسات، ولهذا فإن عملية إستخدام وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لخدمة المجتمعات يستلزم توفير متطلبات عديدة، أهمها:

¹-حماد مختار، المرجع السابق، ص 15.

الفرع الأول: المتطلبات الإدارية

تتخصر المتطلبات الواجب مراعاتها عند تطبيق الإدارة الإلكترونية في العناصر

التالية:

* وضع إستراتيجيات وخطط التأسيس:

والتي يمكن أن تشمل إدارة أو هيئة على المستوى الوطني، لها وظائف التخطيط والمتابعة والتنفيذ لمشاريع الحكومة الإلكترونية، وفي هذه المرحلة لا بد من توفير الدعم والتأييد من طرف الإدارة العليا في الهرم الإداري مع توفير مخصصات مالية كافية لإجراء التحول المطلوب.¹

*توفر البنية التحتية للإدارة الإلكترونية:

إذ لا بد من العمل على تطوير مختلف شبكات الإتصال، بما يتوافق مع بيئة التحول التي تستدعي شبكة واسعة، ومستوعبة للكم الهائل من الإتصالات، دون إهمال التجهيزات التقنية الأخرى من معدات وأجهزة وحاسبات آلية، ومحاولة توفيره وإتاحته للأفراد والمؤسسات.

¹ - محمد غزلي، التوجهات الجديدة في إدارة الجماعات المحلية في الجزائر-الإدارة نموذجاً-، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة محلية، جامعة مولاي طاهر سعيدة، 2019.2020، ص 60.

*** تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي:**

وذلك بإعادة تنظيم الجوانب والمحددات الهيكلية ومختلف الوظائف الحكومية، بما يجعلها تتسجم ومبادئ الإدارة الإلكترونية مثل: إلغاء إدارات، إستحداث إدارات جديدة تساير التطور التكنولوجي.¹

***متطلب الكفاءات والمهارات المتخصصة:**

من الضروري وجود يد عاملة مؤهلة تمتلك زادا معرفيا يحيط بمبادئ التقدم التقني، ولها من الخبرة ما يمكنها من أن تصبح موردا بشريا مؤهلا لإستخدام تقنيات المعلومات.

ووضع التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية قبل التطبيق، عن طريق تحديد الإطار القانوني الذي يقر بالتحول الإلكتروني، وأثناء التطبيق أي تكملة النقائص والفرغ القانوني اللازم، وبعد التطبيق بوضع قواعد قانونية ضامنة لأمن المعاملات الإلكترونية، وتحديد الإجراءات القانونية الخاصة بالمتورطين في جرائم الإدارة الإلكترونية.

***متطلب الإصلاح الإداري:**

يشمل مبدأ الإصلاح الإداري التخصص الوظيفي في تشغيل البرامج الإلكترونية وخبراء لتأمين المعلومات وحماية البرامج والتعاملات والوثائق. إضافة إلى ضرورة بسط قواعد الإثبات فيما يتعلق بالتصرفات الإلكترونية، والحاجة إلى تشريعات جديدة تخص التوقيع الإلكتروني.

¹ - عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجوائز-دراسة سوسيولوجية بلدية الكاليتوس العاصمة، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.2016، ص 73.

الفرع الثاني: المتطلبات البشرية

تعد الموارد البشرية من أهم المتطلبات والتي من دونها لن تتمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها،¹ وتشمل هذه المتطلبات:

***القيادة الإدارية الإلكترونية:** وهي الكفاءة الجوهرية القادرة على الابتكار والتحديث وإعادة هندسة الثقافة التنظيمية وصنع المعرفة.

***التدريب وبناء القدرات:** ويشمل تدريب العاملين في إدارة المنظمة على طرق إستخدام أجهزة الحاسوب وإدارة الشبكات، وقواعد المعلومات والبيانات ومختلف العمليات بشكل سليم.

***توفر الكوادر والكفاءات:** من محللين وفنيين ومتخصصين في تقنية الإتصالات، وفي تشغيل الأجهزة وصيانتها.²

الفرع الثالث: المتطلبات التقنية

وتتمثل في البنية التحتية الصلبة للأعمال الإلكترونية والتي تشمل مختلف التوصيات الأرضية والخلوية عن بعد وأجهزة الحاسوب والشبكات وتكنولوجيا المعلومات المادية الضرورية لممارسة الأعمال الإلكترونية، والبنية التحتية الناعمة للأعمال

¹ - موسى عبد الناصر ومحمد قريشي، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد9، 2011، ص 91.

² - فراحي وهبية، الإدارة الإلكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية-دراسة حالة بلدية البويرة-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال إستراتيجية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018.2019، ص 20.

الإلكترونية، والتي تشمل الخدمات والمعلومات والخبرات وبرمجيات النظم التشغيلية للشبكات وبرمجيات التطبيقات التي يتم من خلالها إنجاز وظائف الأعمال الإلكترونية.¹

الفرع الرابع: المتطلبات الأمنية

من بين الإجراءات التي تتطلب الإدارة الإلكترونية لتحقيق أمن المعلومات وتقليل التأثيرات السلبية لإستخدام الأنترنت نجد²:

* وضع السياسات الأمنية لتقنيات المعلومات بما فيها خدمة الأنترنت.

* وضع القوانين واللوائح التنظيمية والعقوبات الأمنية التي تحد من السطو الإلكتروني وانتهاكات خصوصية المعلومات في الإدارة الإلكترونية.

* تطوير أدوات التشفير في البرمجيات للمحافظة على الخصوصية وخاصة في البرمجيات المتعلقة بخدمة الأنترنت لتمكين المستخدم من المحافظة على سرية شخصيته وتعاملاته عبر الشبكة.

* وضع سياسة حماية عامة لأمن نظم المعلومات المحاسبية تتحدد حسب طبيعة عمل المنشأة.

* تحديد الحماية اللازمة لنظم التشغيل والتطبيقات المختلفة.

* تحديد آليات المراقبة والتفتيش لنظم المعلومات والشبكات الحاسوبية.

* الإحتفاظ بنسخ إحتياطية لنظم المعلومات بشكل آمن.

¹ - الشيخ الداوي و عمار بوقلاشي، نحو عصنة الخدمة العمومية في ظل الإدارة الإلكترونية بالجزائر-قطاع التعليم العالي نموذجا-، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول:جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الإلكترونية-حالة البلدان العربية-، يومي 29.30 أكتوبر 2014، جامعة الجزائر 3، ص 04.

² - حمد غزلي، المرجع السابق، ص 66 و 67.

*تشفير المعلومات التي يتم حفظها وتخزينها ونقلها على مختلف الوسائط.

*تأمين إستمرارية عمل وجاهزية نظم المعلومات خاصة في حالة الأزمات ومواجهة المخاطر المتعلقة بنظم المعلومات.

المبحث الثاني: ماهية المرفق العام

يعد المرفق العام المظهر الإيجابي لنشاط الإدارة وتتولاها الإدارة بنفسها أو بالإشتراك مع الأفراد، وتسعى من خلاله لإشباع الحاجات العامة. وفي هذا الجزء من الدراسة سنبين مفهوم المرفق العام وبيان عناصره وأنواعه، والمبادئ التي تحكم المرافق العامة من خلال المطالب أدناه

المطلب الأول: مفهوم المرفق العام

المطلب الثاني: عناصر المرفق العام

المطلب الثالث: أنواع المرفق العام

المطلب الرابع: المبادئ الأساسية التي تحكم المرفق العام

المطلب الأول: مفهوم المرفق العام

عادة ما يلجأ القضاء والفقهاء إلى إستعمال معيارين أساسيين في تحديد مفهوم

المرفق العام، وهما كالتالي:

الفرع الأول: المعيار العضوي (الشكلي)

يقصد بالمرفق العام تبعاً لهذا المعيار كل منظمة عامة تنشئها الدولة ويخضع

لإدارتها بقصد تحقيق حاجات الجمهور، ومن هنا جاز إعتبار كل من مرفق القضاء

والأمن والدفاع وغيرها مرافق عامة لأنها منظمات أنشأتها الدولة بغرض أداء خدمة للجمهور.¹

ويتصف هذا المعنى بالشمولية والإطلاق أي الإدارة بشكل عام.

الفرع الثاني: المعيار الوظيفي (الموضوعي)

يقصد بالمرفق العام بالنظر للمعيار العضوي كل نشاط يباشره شخص عام بقصد إشباع حاجة عامة، ومن ثم يخرج عن نطاق هذا التعريف سائر النشاطات الخاصة، كالمؤسسة الخاصة، كما يخرج عنه المشروعات التي تستهدف فقط لتحقيق الربح.²

وقد تراوح التعريف بين المعيارين، فقد أكد بعض الفقهاء على العنصر العضوي للمرفق العام بينما تناوله البعض الآخر من الناحية الوظيفية أو الموضوعية. وبينما كان القضاء الإداري في فرنسا ومصر يتبنى المعنى العضوي، تطورت أحكامه للجمع بين المعنيين، ثم استقر فيما بعد على المعنى الموضوعي.³

وفي الحقيقة يمكن الجمع بين المعنى العضوي والوظيفي للوصول إلى تعريف سليم للمرفق العام، عندما تسعى الهيئات العامة التابعة لشخص من أشخاص القانون العام إلى تحقيق النفع العام إشباع حاجات الأفراد، وهذا يحصل دائماً في المرافق العامة الإدارية.⁴

¹ - بوكريف زهير، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين المرفق العام، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسات، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، العدد الخامس، جوان 2008، ص 36.

² - المرجع نفسه، ص 336.

³ - مازن راضي ليلو، الوجيز في القانون الإداري، 2008، ص 67.

⁴ - مازن راضي ليلو، المرجع السابق، ص 68.

المطلب الثاني: عناصر المرفق العام

من خلا التعاريف السابقة يتضح أن هناك عناصر أساسية يجب توفرها في المرفق العام حتى يكتسب المشروع صفة المرفق العام. فيتعلق العنصر الأول بالهدف من المرفق العام أما العنصر الثاني فهو مرتبط بخضوع المرفق العام لسلطة الدولة وكذا عنصر ثالث مرتبط بخضوع المرفق العام لنظام قانوني متميز.

الفرع الأول: هدف المرفق العام

يعتبر تحقيق النفع العام من أهم العناصر المميزة للمرفق العام عن غيره من المشروعات التي تستهدف تحقيق النفع الخاص أو تجمع بين هذا الهدف و هدف اشباع حاجة عامة أو نفع عام.¹

وعليه فالهدف من المرفق العام هو تحقيق المنفعة العامة و اشباع حاجات الافراد او تقديم خدمة عامة، بحث تكون مادية أو معنوية .

غير أن تحقيق بعض المرافق العامة للريح لا يعني أنها ستفقد صفة المرفق العام، طالما أن هدفها الرئيسي ليس تحقيق الريح و انما تحقيق النفع العام، فعندما يلزم الطالب في الجامعة مثلا بدفع رسوم رمزية كل سنة جامعية فان ما قدمه لا يغطي أبدا الخدمات التي ينتفع بها من مرفق التعليم العالي.²

¹ - المرجع نفسه، ص 69 .

² - بوكريف زوهير، المرجع سابق، ص 337 .

الفرع الثاني: خضوع المرفق العام لسلطة الدولة

ان الدولة هي من تنشأ المرفق العام، وعليه فلهذه الاخيرة و هيئاتها ممارسة جملة من السلطات عليه، سواء من حيث تنظيمه وهيكلته أو من حيث نشاطه و قواعد تسييره وعلاقته بجمهور المنتفعين، ومن حيث بيان سبل الانتفاع و رسومها.

كما أنه اذا اذنت الدولة لاحد الاشخاص المعنوية العامة بادارة المرفق، فان هذا لا يعني تخليها عن ممارسة رقابتها و اشرافها عليه من حيث تحقيقه للمصلحة العامة واشباع الحاجات العامة للأفراد . مع ان هناك جانب من الفقه تؤيده بعض احكام مجلس الدولة الفرنسي يذهب الى أن هناك ما يمكن تسميته بالمرافق العامة الفعلية، و تخضع لبعض أحكام المرفق العامة، لان هذا الاتجاه يتعارض و المستقر في مبادئ و احكام القانون الاداري التي تقضي بضرورة و جود نص يخول الادارة انشاء المرافق العامة¹.

الفرع الثالث: خضوع المرفق العام لنظام قانوني متميز (امتيازات السلطة)

لما كانت المرافق العامة هي الأساس الرئيسي للقانون الاداري، فهي تخضع لنظام قانوني مختلف وناغير للنظام القانوني الذي يحكم القطاع الخاص وأنشطة للأفراد، وهو ما يتمثل خاصة فيما يسمى بالمبادئ الاساسية التي تحكم المرافق العامة.²

غير أن هذا الشرط مختلف فيه بين الفقهاء، على اعتبار أن تطورات الاقتصادية وتشعب أنشطة الإدارة افرزت الى جانب المرافق العامة الادارية، مرافق عامة صناعية وتجارية تخضع في الجانب الاكبر من نشاطها الى احكام القانون الخاص، كما أن خضوع المرفق من القانون العام هو مجرد نتيجة لثبوت الصفة العامة للمرفق، ومن غير المنطقي أن تعرف الفكرة بنتائجها .

¹ - مازن راضي ليلو، المرجع السابق، ص 70 .

² - فراحي وهيبة، المرجع السابق، ص 48 .

ومن هنا بات من الضروري إخضاع المرافق العامة لنظام قانوني متميز عن نظام القانون الخاص بسبب طبيعتها المتميزة واستهدافها للمصلحة العامة.

المطلب الثالث: أنواع المرافق العامة

يمكن تقسيم المرافق العامة من زوايا متعددة سواء من حيث طبيعة نشاطها أو السلطة التي تنشئها، أو لاختلاف دائرة نشاطها. وهذا ما سنحاول استعراضه فيما يلي:

الفرع الأول: من حيث طبيعة أو نوعية النشاط

يمكن تقسيم المرافق العامة من منظور هذه الزاوية الى:

أولاً: المرافق الادارية

هي المرافق التي تؤدي الخدمات المرفيقية التقليدية، وقد لازمت الدولة منذ زمن طويل وعلى رأسها مرفق الدفاع والأمن والقضاء، ثم مرفق الصحة والتعليم.

وهذه المرافق عادة ما تتسم بارتباطها بالجانب السيادي للدولة، الأمر الذي يفرض قيامها بهذه النشاطات والا تعدا بها الافراد بما في ذلك من خطورة كبيرة.¹

وتخضع المرافق الادارية من حيث الاصل لأحكام القانون الاداري، فعمالها يعتبرون موظفين عموميين وأموالها أموال عامة، وتصرفاتها أعمال ادارية وقرارتها قرارات ادارية، وعقودها عقود ادارية، بمعنى آخر تتمتع المرافق العامة الادارية باستخدام امتيازات السلطة العامة لتحقيق أهدافها، الا أنها تخضع في بعض الأحيان استثناء

¹ - بوكريف زوهير، المرجع السابق، ص 337، 338 .

لأحكام القانون الخاص وذلك عندما يجد القائمون على ادارتها ان هذا الاسلوب يكفي لتحقيق اهداف المرفق العام وتحقيق المصلحة العامة.¹

ثانيا: المرافق الاقتصادية

هي ذلك النوع من المشروعات التي تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا مماثلا للنشاط الذي يباشره الافراد والهيئات الخاصة، وتعد مرافق حديثة النشأة نسبيا تسبب فيها التطور الإقتصادي وظهور الفكر الإشتراكي. مما دفع بالدولة إلى ممارسة نشاطات كانت في أصلها معقودة للأفراد، والأمثلة على هذه المرافق كثيرة منها: مرفق النقل والمواصلات، مرفق توليد المياه والغاز، مرفق البريد، وكذا المؤسسات الصناعية والتجارية.

وقد اختلف الفقه حول معيار تمييز المرافق العامة الإقتصادية عن المرافق العامة الإدارية، فالرجوع للمعيار الشكلي نجده يعتمد على أساس شكل المشروع أو مظهره الخارجي. أما معيار الهدف فيتجه إلى التمييز بين هذين النوعين على أساس العرض الذي يستهدفه المرفق، فالمرافق الإقتصادية تسعى لتحقيق الربح عكس المرافق الإدارية التي تهدف لتحقيق المنفعة العامة، وبالرجوع إلى معيار القانون المطبق فإذا كان المرفق يخضع لأحكام القانون العام فهو مرفق عام إداري أما إذا خضع للقانون الخاص فهو مرفق إقتصادي.²

ثالثا: المرافق المهنية

ظهر هذا النوع عقب الحرب العالمية الثانية، وهو يرمي إلى تنظيم بعض المهن في الدولة عن طريق أبناء المهنة أنفسهم، ويقصد بها تنظيم شؤون مهنة أو طائفة

¹ مازن راضي ليلو، المرجع السابق، ص 71 .

² - المرجع نفسه، ص 72.

معينة من المواطنين من قبل هيئة أو منظمة تتمتع ببعض إمتيازات وسلطات القانون العام. وغالبا ما تتخذ هذه المرافق شكلا نقابيا، ويتولى إدارتها مجلس منتخب من أبناء المهنة ذاتها، ويلتزم كل من يمارس هذه المهنة بالإشتراك في نقابتها بواسطة القيد في جدولها والإلتزام بقراراتها كما هو الحال في نقابات (المهندسين، الأطباء، المحامين، الصيادلة، الغرف المهنية كالغرف التجارية والصناعية).¹

رابعاً: المرافق الإجتماعية

وهي المرافق التي تستهدف تحقيق خدمات إجتماعية للجمهور مثل: المرافق المخصصة لتقديم إعانات للجمهور ومراكز الضمان الإجتماعي والتقاعد ومراكز الراحة. ويحكم هذا النوع من المرافق مزيج من قواعد القانون العام والخاص كما تمثل منازعاتها أمام القضاء الإداري وأحيانا أخرى أمام القضاء العادي.

الفرع الثاني: من حيث أداة الإنشاء

حسب هذا المنظور تنقسم المرافق العامة إلى مرافق إجتماعية وأخرى إجبارية.²

أولاً: المرافق الإجتماعية

الأصل في المرافق العامة أن يتم إنشاؤها بشكل إجتماعي من جانب الدولة، وتملك الإدارة سلطة تقديرية واسعة في إختيار وقت ومكان إنشاء المرفق ونوع الخدمة أو النشاط الذي تمارسه وطريقة إدارته.

¹ - فراحي وهيبة، المرجع السابق، ص 48 و 49.

² - مازن راضي ليلو، المرجع السابق، ص 75.

ثانيا: المرافق الإجبارية

إذا كان الأصل أن يتم إنشاء المرافق العامة إختياريا، فإن الإدارة إستثناء تكون ملزمة بإنشاء بعض المرافق العامة عندما يلزمها القانون أو جهة إدارية أعلى بإنشائها، ومثال ذلك إنشاء الإدارة لمرفق الأمن والصحة فهي مرافق إجبارية بطبيعتها، وتهدف لحماية الأمن والصحة العامة وغالبا ما تصدر القوانين بإنشائها.

ثالثا: من حيث إمتدادها الإقليمي

تقسم المرافق العامة من هذه الزاوية إلى مرافق وطنية ومرافق محلية.¹

أولا: المرافق الوطنية

هي التي يمتد نشاطها ليشمل جميع إقليم الدولة، ومثالها مرافق الدفاع والأمن والبريد والقضاء، كما أن إدارتها تلحق بالدولة ونفعها يكون واسعا يشمل كل الأقاليم.

ثانيا: المرافق الإقليمية

وهي التي يقتصر نشاطها في جزء من إقليم الدولة كالولاية والبلدية، وينتفع من خدمات هذا المرفق سكان الإقليم، وتتولى السلطات المحلية تسييره والإشراف عليه.

المطلب الرابع: المبادئ الأساسية التي تحكم المرفق العام

تخضع المرافق العامة لمجموعة من المبادئ الأساسية التي إستقر عليها القضاء والفقهاء والتي تضمن إستمرار عمل هذا المرفق بصفة سليمة بغية في إشباع حاجات الأفراد. وسندرج هذه المبادئ كالتالي:

¹ - بوكريف زهير، المرجع السابق، ص 339.

الفرع الأول: مبدأ إستمرارية المرفق العام

بما أن المرافق العامة تلعب دورا كبيرا داخل المجتمع، كما تعمل على تقديم خدماتها للجمهور بشكل مستمر ومتواصل، وبالتالي فإن الإنقطاع عن تقديم هذه الخدمات يؤدي إلى حصول خلل وإضطراب في حياة الأفراد اليومية، فلا يمكن أن يتصور مثلا توقف جهاز القضاء عن الفصل في الخصومات، فهذا سيلحق حتما ضررا بالغا بالمصلحة العامة وحقوق الأفراد.

وعليه كان من الضروري أن لا تكفي الدولة بإنشاء المرافق العامة فقط، بل تسعى إلى ضمان إستمرارها وتقديم خدماتها، لذا حرص القضاء على تأكيد هذا المبدأ وإعتباره من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الإداري.¹

ويقتضي مبدأ الإستمرارية توافر جملة من الضمانات تعمل جميعا على تجسيده في أرض الواقع، ومن هذه الضمانات ما وضعه المشرع ومنها ما رسخه القضاء الإداري، حيث تتجلى هذه الضمانات في تنظيم ممارسة حق الإضراب، وتنظيم ممارسة حق الإستقالة، وسن قواعد خاصة لحماية أموال المرفق، وهي جميعا تمثل ضمانات تشريعية من صنع المشرع، وهناك ضمانات أخرى كمنظية الموظف الفعلي ونظرية الظروف الطارئة وهي من صنع القضاء.² وهذا ما سنفصله أدناه.

¹ - مازن راضي ليلو، المرجع السابق، ص 77.

² - بن منصور عبد الكريم، نظرة مفاهيمية للمرفق العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، العدد 01 و 02، جوان 2016، ص 184.

* تنظيم ممارسة حق الإضراب:

يقصد بالإضراب توقف الأعوان العموميين في المرفق العام عن القيام بأعمالهم أو الإمتناع عن أدائها لمدة معينة، للضغط على الإدارة لتلبية مطالب مهنية معينة أو إجتماعية دون إنصراف نيتهم إلى ترك العمل نهائيا.

ويرتب الإضراب نتائج بالغة الخطورة على سير المرفق العام، وليس هناك موقف موحد بشأن الإضراب و مدى تحريمه، فهناك بعض الدول تسمح به في نطاق ضيق.

* تنظيم ممارسة حق الاستقالة :

أي تنظيم إستقالة الموظفين بعدم جواز إنهاءهم خدمتهم بإرادتهم عن طريق تقديم طلب يتضمن ذلك قبل قبوله لما يؤدي إليه هذا التصرف من تعطيل العمل في المرفق¹.

* عدم جواز الحجز على أموال المرفق العام :

خلافا للقاعدة العامة التي تجيز الحجز على أموال المدين الذي يمتنع عن الوفاء بديونه لا يجوز الحجز على أموال المرفق العامة، و فاء لما يتقرر للغير من ديون في مواجهتها لما يترتب عن ذلك من تعطيل للخدمات التي تؤديها، ومن أجل أداء المرافق العامة لمهامها تلبية لإحتياجات الجمهور أضفى المشرع حماية خاصة على أملاك وأموال الإدارات العامة².

¹ - مازن راضي ليلو، المرجع السابق، ص 78 .

² - فراجي وهيبة، المرجع السابق، ص 50 .

* الضمانات القضائية :

ساهم القضاء الفرنسي في إبراز النظريات التي تخدم مبدأ أحسن سير المرفق العام، ونخص بالذكر:

* نظرية الظروف الطارئة:

تهدف هذه النظرية إلى أنه في حالة وقوع حوادث إستثنائية بعد إبرام العقد أو أثناء تنفيذه بحيث تكون خارجة عن إرادة المتعاقد.

وكان من شأنها إلحاق الضرر وارهاق للمتعاقد مع الإدارة، فللإدارة أن تتفق مع هذا الأخير على تعديل العقد، وإن لم يحصل هذا الاتفاق جاز للقضاء أن يحكم للمتعاقد بتعويض مناسب.

* نظرية الموظف الفعلي:

لا يجوز للأفراد العاديين أن يتولوا وظيفة عامة بصورة غير قانونية، غير أنه استثناء على هذه القاعدة عندما يضطر الأفراد إلى إدارة المرفق دون إذن من السلطة وذلك في ظل الحروب والثورات، اعترف الفقه والقضاء ببعض الآثار القانونية للأعمال الصادرة منهم كموظفين فعليين فتعتبر الأعمال الصادرة منهم سلمية إذا كانوا حسنو النية.

الفرع الثاني: مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير

بما أن حاجات الأفراد متغيرة ومتطورة باستمرار، فإن الإدارة للمنوط بها إدارة وتنظيم المرافق العامة.

لها الحق في تطوير وتغيير المرفق وفقا لما يتلاءم مع الظروف والمتغيرات ومسايرة حاجات الأفراد.

ومن تطبيقات هذا المبدأ للإدارة أن تتدخل لتعديل النظم و اللوائح الخاصة بالمرفق وتغييرها بما يتلاءم مع مستجدات دون أن يتعرض المنتفعين.

كما يحق أيضا للإدارة بإرادتها المنفردة، على أن لا يمس هذا التعديل النصوص بالامتيازات المالية¹. وقد أكد القضاء في مصر هذا المبدأ بقوله:

" من مسلم قانونا أن للجهة الإدارية سلطة وضع الأنظمة بما تراه متفقا مع المصالح العام دون أن يكون لأحد من الناس الادعاء بقيام مكتسب في استمرار نظام معين².

الفرع الثالث: مبدأ المساواة بين المنتفعين

يقوم هذا المبدأ على أساس التزام الجهات القائمة على إدارة المرفق العام بأن تؤدي خدماتها لكل من يطلبها من الجمهور ممن تتوافر فيهم شروط الاستفادة منها دون تمييز منهم، ولهذا فإن المساواة أمام الإدارة والمرفق العام ليس نتيجة على المستوى الإدارة للمبدأ العام المتمثل في المساواة أمام القانون³ ويستمد هذا المبدأ أساسه من الدساتير والمواثيق وإعلانات الحقوق التي تقضي بمساواة الجميع أمام القانون ولا تمييز بين أحدهم.

1- مازن راضية ليلو، المرجع السابق، ص 80 .

2- سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري -دراسة مقارنة-، الكتاب الثاني (نظرية المرفق العام و عمال الإدارة)، دار الفكر العربي، الطبعة العاشرة، القاهرة، 1979، ص184.

3- فراحي وهيبة، المرجع السابق، ص 51 .

خلاصة الفصل الأول:

الإدارة الإلكترونية منظومة إلكترونية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من إدارة يدوية إلى إدارة باستخدام الحاسب، وذلك بالإعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في إتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وأقل التكاليف، كما تهدف الإدارة الإلكترونية إلى تطوير الإدارة العامة وتحسين الخدمات والتقرب من المواطنين وكذا تحسين التنافس الإقتصادي.

وللتحول نحو الإدارة الإلكترونية وتطبيقها على أرض الواقع لابد من توفير بنية شبكية تحتية متينة سريعة وأمنة، وتوفير كوادر بشرية إستثمارية مدربة على إستخدام التقنيات الحديثة.

ومن أجل العمل على ضمان نجاح نظام الإدارة الإلكترونية لاسيما في ترقية وترشيد الخدمة العمومية لابد من من محاربة المعوقات التي تعيق تطبيق هذه الأخيرة المتمثلة في الخوف من التغيير وقلة وعي الجمهور بالميزات المرجوة من تطبيق الإدارة الإلكترونية، وكذا تداخل المسؤوليات وضعف التنسيق ونقص الإعتمادات المالية وغياب التشريعات المناسبة.

الفصل الثاني:

أثر الإدارة الإلكترونية على

سير المرفق العام - قطاع

العدالة نمودجا-

أصبحت الإدارة الإلكترونية تشكل مرحلة فيصلية للإرتقاء بالخدمة العمومية كبديل للإدارة التقليدية بحيث شهدت تحولات جذرية في مجال الخدمات المقدمة، مما إنعكس إيجابياً على شعور المواطن بصفة عامة.

وقد إعتمدت الجزائر في مطلع القرن الحالي على الإدارة الإلكترونية لترشيد الخدمة العمومية، وسنركز في هذا الفصل على مدى تأثير الإدارة الإلكترونية على المبادئ التي تحكم سير المرفق العام، ثم الحديث عن تجربة الجزائر في قطاع العدالة كنموذج أسهم بشكل كبير في تقريب المواطن من الإدارة بسبب التسهيلات التي أحدثتها الإدارة الإلكترونية. وعليه سنتطرق في هذا الفصل:

المبحث الأول: مشروع الجزائر الإلكترونية (2013)

المبحث الأول: أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ المرفق العام

المبحث الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة

المبحث الأول: مشروع الجزائر الإلكترونية (2008-2013)

سعت الجزائر إلى تبني الإدارة الإلكترونية، فأصدرت مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 وهي وثيقة صدرت في ديسمبر 2008، والتي تمثل ما ورد فيها أول وثيقة رسمية تحمل ملامح برنامج إدارة إلكترونية متكاملة في الجزائر، وحسب ما جاء على لسان وزير البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، هذه الوثيقة، التي تضم عدة محاور يهدف إلى بناء مجمع المعلومات وتحريك الإقتصاد وجعله رقمي، إضافة إلى تقليص البيروقراطية والوصول إلى السرعة في إتخاذ القرار.¹

وفيما يلي سنتطرق إلى تعريف المشروع وبيان برامج تنفيذه وكذا المحاور التي تناولها والأهداف التي يرمي إلى تحقيقها، وذلك في المطالب أدناه:

¹ رفيق بن مرسل، الأساليب الحديثة في التنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق: دراسة حالة الجزائر (2001-2011)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر (2011-2012)، ص 156-157.

المطلب الأول: لمحة عن مشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013

بقي مصطلح الإدارة الإلكترونية إلى مرحلة متأخرة مفهوم يكتنفه الغموض في أذهان المسؤولين والمختصين والقائمين على قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الجزائر، حيث يتضح من خلال النقاشات المختلفة إنحصار المفهوم فيما يقوم به قطاع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ويبقى تطبيق الإدارة الإلكترونية مخمة هذا القطاع بشكل إنفرادي، إلى غاية صدور إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013-E".

Algérie 2013

الفرع الأول: تعريف المشروع ومضمونه

يندرج مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، ليندرج في إطار بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، والذي يرمي إلى إحلال نظام إلكتروني متطور شامل، وتعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة من خلال ترقية نظام المعلوماتية في قطاع الاتصالات والبنوك والإدارة العامة وقطاعات التربية والتعليم. مما يجعلها تقدم خدماتها على شبكة الأنترنت لفائدة المواطنين، والشركات والإدارات، فتصبح وسيلة إتصال تفاعلية بين الحكومة والمجتمع المدني.¹

وعليه فإن إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 تتمحور حول فكرة أساسية مفادها ربط المواطن والإدارات العمومية بنسق إلكتروني موحد يتيح إجراء مختلف المعاملات بين هذه الأطراف بالسهولة والسرعة اللازمة، مما يوفر الجهد والوقت والتكاليف ويحقق مزايا في غاية الأهمية ترفع من مستوى أداء وظائف الإدارة العامة ضمن الاستخدامات المتميزة للإدارة الرقمية. مزايا وفوائد ينتظر المواطن تحقيقها بشرط الإستثمار الفعال في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتوفير البنية التحتية اللازمة لبناء

¹ - صابرينة مقناني، مشروع الحكومة الإلكترونية بالجزائر: خطوة نحو إرساء مجتمع المعرفة، المؤتمر 23 للإتحاد بناء المجتمعات المعرفية العربية الدوحة، قطر، 20.18 نوفمبر 2012، ص 36.

الفصل الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على سير المرفق العام - قطاع العدالة نموذجا -

إدارة إلكترونية قوية الأركان، وهذا يتطلب إنتشار الأنترنت، وتوفير التشريعات الراحية لهذه التكنولوجيا، وتنمية وتأهيل العنصر البشري للتكفل بمجمل القضايا التقنية المتولدة عن الإستخدامات الرقمية ضمن هذا الفضاء الإلكتروني المتميز.¹

الفرع الثاني: برنامج تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية 2013

ويتمثل برنامج عمل تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية في²:

* برنامج تطوير التشريعات الذي يتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الإلكترونية وتطوير التشريعات.

* برنامج تطوير البنية المالية الذي يعمل على تطوير المؤسسات ماليا لتصبح أكثر مرونة.

* برنامج التطوير الإداري والتنفيذي الذي يشمل تطوير أساليب العمل.

* برنامج التطوير الفني الذي يركز على إستخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع.

* برنامج تنمية الكوادر البشرية من خلال العمل على تطوير فكر القيادات الحكومية بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الإلكترونية.

* برنامج الإعلام والتوعية حيث يتم إعداد خطة تعريف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الإستفادة من مشروع الحكومة الإلكترونية.

المطلب الثاني: محاور مشروع الجزائر الإلكترونية 2013

تتمحور خطة عمل هذا المشروع حول ثلاثة عشر (13) محورا رئيسيا، حيث تم إعداد قائمة جرد للوضع بالنسبة لكل محور مع تحديد الأهداف الرئيسية والأهداف

¹ خالد قاشي و آخرون، إستراتيجية"الجزائر الإلكترونية2013"فجوة النظرية والتطبيق، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث و الدراسات، العدد الرابع، ص 93.

² فكير سامية وشيخي خديجة، تحديات وآفاق ترشيد خدمة الصحة العمومية في ظل الحكومة الإلكترونية في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول:جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الإلكترونية حالة البلدان العربية، يومي 29/30 أكتوبر 2014، جامعة بومرداس، ص 8 و9.

الخاصة المزعم تحقيقها على مدى السنوات الخمس من 2008 إلى 2013.¹ وتتلخص أهم هذه المحاور فيما يلي:

المحور الأول: تسريع وتيرة إستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية
حيث يحدث إدخالها في الإدارة قفزة نوعية مما يجعلها تعيد النظر في كيفية سيرها وتكييف الخدمة المقدمة للمواطنين بشكل أنسب، حيث تسمح تكنولوجيا الإعلام والاتصال بإنشاء فضاء اتصال مستقل عن المتوقع المادي، وتتيح توفير المعلومات في كل وقت ومكان.² إذ ترمي الجزائر في تحولها للحكومة الإلكترونية إلى إعطاء الأولوية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وفي مقدمتها شبكة الأنترنت.

المحور الثاني: تسريع وتيرة إستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسات
أي إدخالها في القطاع الإقتصادي، عن طريق دعم ولوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال. ودعم إمتلاك تكنولوجيات الإعلام والاتصال من قبل الشركات، وتترتب عن ذلك أهداف ثلاثة تتمثل في³:

* دعم تكنولوجيات الإعلام والاتصال من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* تطوير التطبيقات من أجل تحسين أداء الشركات.

* تطوير عرض خدمات إلكترونية من طرف الشركات.

¹ - فكير سامية و شيخي خديجة، المرجع السابق، ص 08.

² - أعراب فوزية وسلامي فراح، إنعكاس الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة محلية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019، ص 48.

³ - خالد قاشي وآخرون، المرجع السابق، ص 94.

المحور الثالث: إطلاق آليات وتدابير تشجيعية تمكن المواطن من إستعمال تجهيزات وشبكات وتكنولوجيا الإتصال والإعلام

وذلك بتوفير حواسيب شخصية وخطوط أنترنت ذات تدفق عالي، إضافة إلى التكوين في هذا المجال. وتشكل عملية تعميم الوصول إلى الأنترنت هدفا رئيسيا يتفرع بدوره إلى ثلاثة أهداف خاصة تتمثل في:

* إعادة بعث مشروع "أسرتك".¹

* الزيادة بشكل معتبر في عدد الفضاءات العمومية الجماعية والحضائر المعلوماتية.

* توسيع الخدمة العامة لتشمل النفاذ إلى الأنترنت.

المحور الرابع: دفع تطوير الإقتصاد الرقمي

والذي يهدف إلى وضع مجموعة من الأهداف تخص الجوانب التالية:²

* مواصلة الحوار الوطني بين الحكومة والشركات.

* تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيات الإعلام والإتصال تطورا مكثفا.

* وضع كل الظروف الملائمة لتثمين الكفاءات العلمية والتقنية الوطنية في مجال إنتاج البرمجيات وتوفير الخدمات.

* توجيه النشاط الإقتصادي في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال نحو التصدير.

المحور الخامس: تعزيز البنية التحتية للإتصالات ذات التدفق السريع

أي أن تكون مؤمنة وذات خدمات عالية الجودة. وفي هذا الصدد فإن الهدف الرئيسي لهذا المحور يتمثل في إنجاز بنية تحتية للإتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة، تكون مؤمنة وذات خدمات عالية الجودة عن طريق:³

¹ - مشروع "أسرتك" يهدف إلى توفير حواسيب شخصية وخطوط توصيل ذات تدفق سريع مع توفير التكوين، ومضامين متميزة لفائدة كل فئات المجتمع.

² - أعراب فوزية و سلامي فراح، المرجع السابق، ص 49.

³ - خالد قاشي وآخرون، المرجع السابق، ص 83.

*تأهيل البنية التحتية الوطنية للاتصالات.

*تأمين الشبكات.

*التسيير الفعال لإسم نطاق "dz".

المحور السادس: تطوير الكفاءات البشرية

وذلك بإعادة صياغة برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي والتدريب المهني وتعليم تكنولوجيا الإعلام والاتصال لكل الفئات.¹ ويتجه المشروع الإلكتروني الجزائري لتحقيق التطوير في مجال الكفاءات البشرية نحو هدفين أساسيين هما:

*إعادة النظر في برامج التعليم العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

*تلقين تكنولوجيا الإعلام والاتصال لجميع الفئات الاجتماعية.

وفي هذا الصدد إقترح بريد الجزائر عملية التكوين عن بعد المسماة "تراينبوست" والتي أشرف عليها الاتحاد البريدي العالمي، وهدفها تحسين معلومات ومعارف أعوان البريد حسب ما ورد في تعليمة الإتحاد. ويشمل التكوين عدة تخصصات منها: الإصلاح والضبط الإداري، العمل البريدي، الموارد البشرية، التكنولوجيات البريدية.²

المحور السابع: تعزيز البحث والتطوير والإبتكار

أي تطوير الخدمات والمنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق تعزيز نشاط البحث، والتحسيس بدور

¹ فكير سامية وشيخي خديجة، المرجع السابق، ص 08.

² - خالد قاشي وآخرون، المرجع السابق، ص 97.

تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحسين معيشة المواطن والتنمية الاجتماعية والإقتصادية للجزائر.¹

المحور الثامن: ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني

إن الترتيبات والتشريعات القائمة لا تغطي كل المسائل القانونية المترتبة عن استخدام وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتشييد مجتمع المعلومات، وعليه لابد من ضبط مستوى الإطار القانوني تماشياً مع الممارسات الدولية، ومتطلبات مجتمع المعلومات، وعليه فالهدف الأساسي من هذا المحور هو تهيئة مناخ من الثقة يشجع على إقامة الإدارة الإلكترونية وهو ما يتطلب تحديد إطار تشريعي وتنظيمي مناسب.

المحور التاسع: الإعلام والاتصال

والذي يهدف إلى التحسيس بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين معيشة المواطن والتنمية الاجتماعية والإقتصادية للجزائر. وذلك عن طريق:²

- * إعداد وتنفيذ مخطط إتصال حول مجتمع المعلومات.
- * إقامة نسيج جمعي كإمتداد للمجهود الحكومي.

المحور العاشر: تثمين التعاون الدولي

وذلك بهدف تراكم المعارف الذي يضمن إستمرارية المشاريع وإنتشارها، وكذا المشاركة الفعالية في الحوار والمبادرات الدولية وإقامة شراكة إستراتيجية بهدف امتلاك التكنولوجيات والمهارات.

المحور الحادي عشر: التقييم والمتابعة الإلكترونية

وذلك بتحديد نظام مؤشرات للمتابعة والتقييم يسمح بقياس مدى تأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصال على التنمية الإقتصادية والاجتماعية من جهة، وإجراء

¹ - سامية عزيز وأم الخير قوراح، "الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين المواقع والتحديات"، المجلة العربية للتربية النوعية، العدد 10، أكتوبر 2019، ص 10.

² - خالد قاشي وآخرون، المرجع السابق، ص 98.

تقييم دوري لتنفيذ المخطط الإستراتيجي من جهة أخرى وذلك إعتقادا على الإطار التصوري لنظام مؤشرات نوعية وإعداد مؤشرات ملائمة¹.

المحور الثاني عشر: إجراءات تنظيمية

وذلك بوضع منظومة مؤسساتية متماسكة ومتناسقة تهدف إلى دعم التماسك والتنسيق على المستوى الوطني والوزاري. حيث تم تشكيل لجنة وزارية تسمى: "E-Commission" برئاسة رئيس الحكومة وتضم الوزراء المعنيين بهذا المجال، وأيضا تم تشكيل لجنة تقنية لتوفير الدعم التقني لهذه اللجنة الإلكترونية.

المحور الثالث عشر: الموارد المالية والتخطيط

فلا بد من إستغلال جميع مصادر التمويل المتاحة استغلالا جيدا، كما يجب أن تقرن الإجراءات التنظيمية أو المالية بتقييم مالي دقيق إلى أبعد حد ممكن، وكذا ضرورة ترتيب هذه الإجراءات وتحديد برنامج ميزانية إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" وعرضه سنويا إلى غاية إستكماله².

المطلب الثالث: أهمية وأهداف مشروع الجزائر الإلكترونية 2013

يهدف مشروع "الجزائر الإلكترونية 2013" إلى النهوض بالإقتصاد الوطني، وتحسين مكانة المواطن من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير ودعم المؤسسات الإدارية والإقتصادية، وتحسين مستوى معيشة المواطنين عن طريق استعمالهم لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، إضافة إلى تسهيل عملية التسيير عبر توفير المعلومات والسرعة في العمل، وتوفير خدمات نوعية للمؤسسات والمواطنين، وعليه فإن تجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية يكتسي أهمية كبيرة للمواطن والمؤسسة³.

¹ - أعراب فوزية و سلامي أفرح، المرجع السابق، ص 50.

² - سامية عزيز وأم الخير قوراح، المرجع السابق، ص 51.

³ - خالد قاشي وآخرون، المرجع السابق، ص 92.

إن تجسيد إستراتيجية الجزائر الإلكترونية سينقص عناء المواطنين في الكثير من جوانب الحياة اليومية، فالإدارة الإلكترونية توفر على المواطن مشقة التنقل، حيث يكفي أن يدخل المواطن بياناته الشخصية على الشبكة المعلوماتية ليحصل على وثائجه الضرورية، وهذا ما يرتب ربح كبير في الوقت والمال والجهد، وهو بالمثل يعود بالإيجاب على إقتصاد البلاد.

كما أن تجسيد هذه الإستراتيجية يمكن المؤسسات العمومية وحتى الخاصة من سرعة إنتشار المعلومات وتحسين الإتصال مع المواطنين.

كما نجد أيضا أنه من بين أهداف هذه الإستراتيجية إنجاز منشآت الإتصالات ذات التدفق السريع وفائقة السرعة مؤمنة وذات نوعية عالية، وكذا التحسيس بأهمية التكنولوجيا ودورها في تحسين معيشة المواطن في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما تهدف إلى وضع برنامج يمنح الأولوية للتكوين العالي والمهني في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال، وتحديد مؤشرات المتابعة والتقييم وتحديد مصادر وأجهزة التمويل.¹ وبالرجوع إلى وثيقة المشروع نجد أنها تهدف كذلك إلى التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية، وكذا تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات حياة مجتمعنا والمساهمة كذلك في تجسيد مبادئ العدالة الإجتماعية والمساواة على أرض الواقع، وكذا تحقيق السياسة الوطنية الحوارية عن طريق تقريب الإدارقمن المواطن. كما نجدها تحارب البيروقراطية التي تشكل كبحا لتنمية البلاد، وحماية مجتمعنا وبلادنا من آفة الجريمة المنظمة والعبارة للحدود وظاهرة الإرهاب التي تستعمل غالبا تزوير وتنفيذ وثائق الهوية والسفر كوسيلة لإنتشارها.²

¹ - أعراب فوزية و سلامي فراح، المرجع السابق، ص 51.

² - خطاف ابتسام و غياط شريف، توجه الجزائر نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية عبر مشروع الجزائر الإلكترونية 2013:الواقع والتحديات، مجة العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 2، 2018، ص 347.

المبحث الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ المرفق العام

سبق وأن أشرنا في دراستنا إلى المبادئ التي تعد القواعد الأساسية أو العامة في سير المرافق العامة، أو المبادئ الضابطة أو الحاكمة لسير أو عمل المرفق العام. ويذكر أن هذه المبادئ تميز المرفق العام بوضوح تام عن المشروع الخاص، وهي في جملتها لم يصغها المشرع في نصوص قانونية، وإنما اقتضتها طبيعة الأشياء وأملها الهدف الذي تسعى إليه المرافق العامة والإعتبرات العملية والعدالة الإجتماعية قبل كل شيء.¹

وعليه سنوضح في هذا المبحث أثر الإدارة الإلكترونية على كل مبدأ من هذه المبادئ كالتالي:

المطلب الأول: أثر الإدارة الإلكترونية على مبدأ إستمرارية المرفق العام

يعد هذا المبدأ من صنع القضاء الإداري الفرنسي الذي ابتدعه لكي يكفل سير المرفق العام في أداء خدماته دون إنقطاع، وسبقت الإشارة إلى أن هذا المبدأ يعني أن المرافق العامة يجب أن تعمل بصفة مطردة ومستمرة. يتجلى تأثير الإدارة الإلكترونية على هذا المبدأ في تأكيده وتطويره إلى الأفضل من حيث سهولة أداء الرسوم اللازمة للإنتفاع بخدمة المرفق، وإستمرار أداء المرفق لخدماته أثناء الليل وأطراف النهار.

إن من شأن الإدارة العامة الإلكترونية أن تجعل مبدأ سير المرفق العام يتجه في التطبيق إلى الأحكام، حيث لا تحديد لمواعيد لمواعيد فتح مكاتب الموظفين أو إغلاقها،

¹ - مصطفى أبو زيد فهمي، الوسيط في القانون الإداري، الجزء الأول، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1999، ص 305.

وإنما يعمل المرفق على مدار الساعة ولا يتوقف اللهم إذا حدث عطل فني للتقنية اللازمة للإستفادة من خدماته.¹

كما أن نظام الإدارة الإلكترونية سيقبل من خطورة إضراب الموظفين، وتحملهم لمسئولياتهم الجنائية والمدنية والتأديبية. وذلك من خلال تأدية الأعمال عن طريق البريد الإلكتروني في أي وقت ومكان وكذا توفير البوابات الإلكترونية التي تقدم خدماتها على شبكة الأنترنت على مدار 24 ساعة دون إجازات أو عطل ودون إرتباط بساعات العمل.²

ومن تأثير تطبيق الإدارة الإلكترونية على مبدأ سير المرفق العام كذلك خلاص الجمهور من عقبة الصف أو الطابور، كما أن نظام الإدارة الإلكترونية سيعمل على التقليل من التعرض لوجود الموظف الفعلي في الظروف العادية، والذي يتولى الوظيفة دون إستيفاء شروطها القانونية حيث يمكن كشف أمره من خلال قواعد البيانات والمعلومات التي تزود بها الإدارة الحكومية.³

المطلب الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على مبدأ المساواة أمام المرفق العام

مبدأ مساواة المنتفعين أمام المرفق: هو إمتداد للمبدأ العام مبدأ مساواة الأفراد أمام القانون، والذي بات يمثل اليوم حقا دستوريا من حقوق الإنسان منصوص عليه في كافة الإعلانات والمواثيق الدولية والوطنية، ويضمن هذا المبدأ لجميع المواطنين الراغبين في الإنتفاع من خدمات المرفق العام على قدم من المساواة دون أي تمييز أو تفرقة، وهو لا يتنافى بأن تقوم الدولة بفرض رسوم مقابل مقابل الحصول على من المرفق العام أو بفرض شروط عامة للوظائف العامة، لكن لا يجوز للإدارة أن تفرق بين الأفراد الراغبين

¹ ماجد الحلو، الحكومة الإلكترونية والمرافق العامة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظّمته أكاديمية شرطة دبي حول "الجوانب القانونية والأمنية للعمليات المصرفية" في الفترة من 26.28 أبريل 2003، ص 25.

² حماد مختار، المرجع السابق، ص 73.

³ سقني فاكية، أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ التي تحكم سير المرفق العام، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد الثاني، مارس 2020، ص 283.

الفصل الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على سير المرفق العام - قطاع العدالة نموذجاً -

في الاستفادة من خدمات المرفق مادامت توفرت فيهم الشروط القانونية، وبالتالي فالمساواة أمام المرفق العام تقتضي أن لا تتأثر الإدارة بالإتجاه السياسي والاجتماعي للمنتفعين من المرفق العام وإلا تعرضت للمتابعة القضائية عن الإخلال بهذا المبدأ.

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية في تسيير المرافق العامة يؤكد هذا المبدأ بشكل واضح لأن تقديم الخدمات بالشكل الإلكتروني يلغي فرضية التمييز بين الأفراد أجهزة إلكترونية، يمكن لكل من يستطيع التعامل معها الحصول على الخدمة المطلوبة، كما يساهم أيضاً تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة المرفق العام في القضاء على ظاهرة الرشوة المنتشرة بين موظفي الإدارات العمومية حيث لا تكون هناك معاملة مباشرة بين الأفراد طالبي الخدمة وموظفي الإدارة.¹

ولعل التأثير الأهم للإدارة الإلكترونية على مبدأ المساواة هو ما تتضمنه القواعد التنظيمية عدم التفرقة بين العملاء وتحديد رسوم الإستخدام التي يتطلبها إنشاء بوابة إلكترونية.²

ونشير إلى أن المساواة النسبية سيظهر لها بعض التطبيقات مثلما تقوم به شركة Hotmail من سحب على جوائز لمن يستخدم الأنترنت لمدة طويلة، وإعفاء من جيد إستخدام التقنيات الإلكترونية من بعض الرسوم، أو منح بعض المزايا دون أن يعد ذلك إخلالاً بالمساواة.

وقد طبقت ذلك حكومة سنغافورة، ففي سبيل تشجيع المواطنين على التعامل مع الحكومة الإلكترونية عملت الحكومة على تقديم حوافز تشجيعية لهم، وذلك من خلال رسوم منخفضة للمعاملات الإلكترونية وإجراء عمليات سحب على جوائز تشجيعية.

¹ - مراد لمين، أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ سير المرفق العام، مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 05، مارس 2019، ص 59 و58.

² - ماجد الحلو، المرجع السابق، ص 15.

إن إعمال مبدأ المساواة أمام المرفق العام في ظل الإدارة الإلكترونية يتطلب إمام جميع الأفراد بالمعرفة الإلكترونية إلى جانب حياد المرافق العامة.

***الإمام بالمعرفة والدراية الإلكترونية:**

إن نجاح الإدارة الإلكترونية وضمان توصيل الخدمات المرفقية إلى المستفيدين عن طريق الأنترنت يتطلب توفير البنية التحتية والأجهزة اللازمة وجعلها في متناول المواطنين الذين لا يملكون هذه الأجهزة.

ويتعلق مبدأ المساواة والمعرفة الإلكترونية بضرورة وجود وعي إلكتروني وذلك من خلال القيام بحملة دعائية واسعة النطاق لإعلام المواطنين بوجود نظام الإدارة الإلكترونية ومجالات الاستفادة منه، حيث يلاحظ أنه كلما زادت فرصة درجة المعرفة والدراية الإلكترونية لدى الأفراد كلما زادت فرصة حصولهم على الخدمة في أفضل الظروف.¹

***الإلتزام بمبدأ حياد المرفق العام:**

يرتبط هذا المبدأ بالمساواة في الإنتفاع بالمرافق العامة، أي أن تكون إدارة المرافق العامة بطريقة موضوعية بصرف النظر عن الخلافات والأهواء الشخصية، بما يكفل رفع كفاءتها تحقيقاً للصالح العام، وتقديم خدماتها لكافة المنفعين دون تفرقة، وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق الحياد بمعناه المتقدم متصور حدوثه في ظل الإدارة الإلكترونية أكثر من الإدارة التقليدية كون الخدمات تقدم بصورة إلكترونية، أي عدم وجود معرفة بين الموظف وطالب الخدمة.²

المطلب الثالث: أثر الإدارة الإلكترونية على مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير والتعديل

إن تطبيق مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير و التعديل يسمح للإدارة العامة بتغيير إدارة المرفق العام من النظام التقليدي إلى النظام الإلكتروني، وذلك بصرف النظر عن

¹- مراد لمين، المرجع السابق، ص 59.

²-المرجع نفسه، ص 60.

الفصل الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على سير المرفق العام - قطاع العدالة نموذجاً -

طريقة الإدارة المتبعة في إدارة المرافق العامة وسواء تعلق الأمر بإدارة مباشرة تتولاها السلطة العامة، أو بإدارة غير مباشرة، وهذا وفقاً للتغييرات التي تقتضيها المصلحة العامة وتطور الحاجيات الجماعية.¹

إن التحول إلى نظام الإدارة الإلكترونية في إدارة المرفق العام عن طريق تدعيم الإدارة بالأجهزة التكنولوجية وتأهيل موظفيها لمواكبة التطور ومستجدات التحول، يعد إستجابة حقيقية لتطبيق هذا المبدأ، خاصة أن هذا التغيير يزيد من مردود المرفق العام عن طريق تقديم عمل إداري بطريقة فعالة وسهلة، وهو ما يترتب عنه كفاءة إدارية في الإنجاز مقابل إقتصاد في النفقات.²

وتطبيقاً لمبدأ تكيف المرافق مع الظروف الجديدة أو قابلية نظامه للتعديل والتغيير، فإن بإمكان الإدارة أن تغير في الطبيعة القانونية للمرفق، كأن تحول شركة وطنية إلى مؤسسة عامة، أو تفرض رسوم على المنتفعين بخدمات المرفق، أو ترفع من قيمتها أو تحفظها.³

كما أن الوسائل التكنولوجية والإلكترونية الحديثة تفرض على الأفراد والإدارات مواكبة علوم العصر وتقنياته، وهو أمر يبين أثر الإدارة الإلكترونية في التطابق مع هذا المبدأ، إذ من حق الإدارات القائمة على سير المرفق العام أن تطلب من أشخاص القانون الخاص المتعاقدة معها لأداء عمل حكومي لها أن تستخدم أحدث الوسائل العلمية والإبتكارات التكنولوجية في تطوير خدمات المرافق، وإلا انتهت عقودها بإرادتها المنفردة.⁴ وفي الأخير فإن تطبيق نظام الإدارة العامة الإلكترونية يعد تجسيدا حيا وتطبيقا مواكبا لمبدأ قابلية المرفق العام للتغيير والتعديل والتبديل في كل وقت.

¹ - داود عبد الرزاق الباز، الحكومة الإلكترونية وأثرها على نظام قانون المرفق العام وأعمال موظفيه، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007، ص 145.

² - مراد لمين، المرجع السابق، ص 61.

³ - سليمان الطماوي، القانون الإداري - دراسة مقارنة - الجزء الثاني، 1982، ص 444.

⁴ - حماد ختار، المرجع السابق، ص 76.

المبحث الثالث: تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة نموذجا

تماشيا وهدف موضوع هذه الدراسة المتمثل في الكشف عن أثر تفعيل الإدارة الإلكترونية لترشيد الخدمة العمومية في الإدارات الجزائرية، سنتطرق في هذا المبحث إلى الإنجازات التي تحقّقها في قطاع العدالة الجزائري كنموذج، وكذا الإستراتيجية أو الخطوات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية لعصرنة قطاع العدالة وتهيئة الأوضاع للتحوّل من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.

المطلب الأول: الخطوات المتبعة لعصرنة قطاع العدالة

تجسيديا للمساعي المرجوة تمكن قطاع العدالة الجزائرية من تحقيق قفزة نوعية بالإعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال ظهرت معالمها في سنة 2003 لتتخذ مسارا نحو العالم الرقمي في ديسمبر 2013، حيث تم الإنطلاق في مشروع عصرنة العدالة منذ تسعينات القرن الماضي وقد عملت الدولة الجزائرية جاهدة من أجل تحقيق أفضل النتائج، فجاء إصلاح العدالة بالجزائر بناء على إيجاد إستراتيجية مناسبة لحسن سير المرفق العام تمهيدا لعصرنة هذا القطاع. ومن أهم الخطط المتبعة نجد ما يلي:

الفرع الأول: إنجاز أرضية الأنترنت (ISP)¹

منذ سنة 2003 تم تزويد قطاع العدالة بممول ذو نوعية رفيعة للدخول إلى الأنترنت من أجل تلبية الأهداف الخاصة بالإدارة، وكل المؤسسات المعنية والهيئات القضائية، وهو ما يسمح بالوصول إلى المعلومة لكل مواطني الدولة، كما تُلبي الأهداف

¹-ISP: مزود خدمة الأنترنت كما يطلق عليها اسم الموفر لخدمة الإتصال بالأنترنت، وهو شركة للإتصالات التي توفر لك إمكانية الإتصال بالأنترنت، ظهرت مع العديد من التقنيات التي ساعدت العنصر البشري في إنجاز المهام بأقل وقت وجهد ممكن.

الفصل الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على سير المرفق العام - قطاع العدالة نموذجا -

الخاصة بالإدارة والهيئات القضائية وكل مؤسسة معنية، وتسمح له بإنشاء وتسيير ذاتي لإتصالاته الإلكترونية، وتعميم الوصول إلى المعلومة لكل موظفي العدالة.¹

وعليه تم تزويد قطاع العدالة بأرضية للدخول إلى عالم الأنترنت بنوعية خاصة بالقطاع من خلال موقع الويب المركزي لوزارة العدل، المطلع عليه عبر الأنترنت، على العنوان الإلكتروني www.mjjustice.dz حيث يسمح هذا الموقع حاليا للمواطن²:

* تحميل نموذج طلب الإستفادة المستحقات المالية لصندوق النفقة.

* الولوج إلى خدمة المصادقة على الوثائق الإلكترونية المستخرجة عبر الأنترنت.

* طلب وسحب صحيفة السوابق القضائية (القسيمة رقم 13) وشهادة الجنسية الممضيتان إلكترونيا عن طريق الأنترنت.

الفرع الثاني: إنشاء موقع إلكتروني

وقد تم ذلك في أواخر نوفمبر 2003 بهدف تعميم الثقافة القانونية، وهو يشكل فضاء إعلاميا متخصصا موجها لإعلام المواطنين بكل نشاطات وزارة العدل، وتنظيم القطاع ومهامه والخدمات التي يقدمها لعامة الناس، ويحتوي أيضا على معلومات قانونية عامة من خلال منتدى الحوار.³

صدر هذا الموقع في البداية باللغة العربية، ويحتوي الموقع حاليا على العديد من المعلومات حول مرفق القضاء ومهامه ونشاطاته، وتدعيما له تم إنشاء منتدى خاص بالمجالس القضائية تتضمن هذه المواقع، معلومات حول نشاطات هذه المجالس القضائية كل على حدى، كما تم إنجاز مواقع الويب للمؤسسات والهيئات القضائية التالية:

¹ بوبكر صبرينة و خمائية حفيظة، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية-قطاع العدالة نموذجا-، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 02، 2019، ص 220.

² أعراب فوزية وسلامي فراح، المرجع السابق، ص 67.

³ كرازدي سارة، آليات وإجراءات استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في قطاع العدالة بالجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 8، العدد 01، سنة 2021، ص 717.

المحكمة العليا، مجلس الدولة، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها، مركز البحوث القانونية والقضائية.¹

كما تم الإنتهاء من وضع الشبكة القطاعية لوزارة العدل لتشكّل قاعدة تحتية مادية للتوسع في التطبيقات المعلوماتية وتبادلها بين مختلف مصالح الوزارة والمجالس القضائية عن طريق الأنترنت.

الفرع الثالث: إنشاء بوابة القانون

في أواخر نوفمبر 2003 تم تزويد قطاع العدالة بتمويل للدخول إلى عالم الأنترنت، ذات نوعية رفيعة خاصة بالقطاع، تلبي الأهداف الخاصة بالإدارة والهيئات القضائية وكل مؤسسة معنية، وتسمح له بإنشاء وتسيير ذاتي لإتصالاته الإلكترونية وتعميم الوصول إلى المعلومات لكل موظفي العدالة.²

كما تهدف إلى تزويد المتخصصين في القانون بكل الوثائق المتعلقة بالتشريع والتنظيم والإجتهاد القضائي، كما يعمل هذا الموقع على تنمية المجموعة التشريعية والتنظيمية للجريدة الرسمية مزود بمحرك حسب الموضوع وإمكانية النسخ على قرص مضغوط ليستفيد منه خاصة المحترفين من رجال القانون والقضاء.³

الفرع الرابع: اعتماد تقنية السوار الإلكتروني

وذلك طبقا لأحكام المادة 125 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالأمر 02-15 المؤرخ في 23 جويلية 2015. وتهدف هذه الآلية إلى تعزيز الحقوق والحريات الفردية وضمان إحترام المتهم لالتزامات الرقابة القضائية فضلا على

¹ - بوبكر صابرينة وخمايسية حفيظة، المرجع السابق، ص 221.

² - كرازدي سارة، المرجع السابق، ص 717.

³ - قادري أمال، جودة الخدمة القضائية في إرتقاء قطاع العدالة، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 07، العدد 03، سبتمبر 2020، ص 516.

الفصل الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على سير المرفق العام - قطاع العدالة نموذجا -

مساعدته على الإدماج في المجتمع، ويتم حاليا العمل على تعميم هذه التقنية على مستوى كافة الجهات القضائية عبر التراب الوطني.¹

وكآلية بديلة لتطبيق العقوبات السالبة للحرية، بموجب القانون رقم 01-18 المؤرخ في 30 جانفي 2018 المتمم لقانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الإجتماعي للمسجونين نص المشرع الجزائري الوضع تحت المراقبة الإلكترونية في المادة 150 مكرر 1 من القانون 01-18 التي عرفته: "الوضع تحت المراقبة الإلكترونية إجراء يسمح بقضاء المحكوم عليه كل العقوبة أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية". ويتمثل الوضع تحت المراقبة في حمل الشخص المحكوم عليه طيلة المدة المذكورة في المادة 150 مكرر 1، حيث أن السوار الإلكتروني يسمح بمعرفة تواجدته في مكان تحديد الإقامة المبين في مقرر الوضع الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات. ويتحقق ذلك من الناحية الفنية بوضع أداة إرسال على يد المحكوم عليه تشبه الساعة، تسمح لمركز المراقبة من كمبيوتر مركزي بمعرفة ما إذا كان المحكوم عليه موجودا في المكان والزمان المحددين بواسطة الجهة القائمة على التنفيذ أم لا. ويتم حصر هذه الأخيرة في مساحة خمسين مترا حيث إذا تجاوزت هذه المساحة أو حاول تعطيل جهاز الإرسال يتم تلقائيا إرسال إشارة الى الكمبيوتر المركزي بحيث تتخذ بعد ذلك الإجراءات اللازمة.²

وقد حددت المادة 150 مكرر 3 الشروط اللازمة للاستفادة من هذا النظام وهي:

* أن يكون الحكم نهائيا.

* أن يثبت المعني مقر السكن أو إقامة ثابتة.

* ألا يضر حمل السوار الإلكتروني بصحة المعني.

¹ رابح الوافي، أثر استخدام الإدارة الإلكترونية على جودة الخدمات في المؤسسات العمومية الجزائرية-قطاع العدالة نموذجا-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، 2018/2019، ص 193.

² كرازدي سارة، المرجع السابق، ص 722.

*أن يسدد المعني مبالغ الغرامات المحكوم بها عليه.

الفرع الخامس: إعتقاد قاعدة معطيات مركزية للبصمة الوراثية

حيث يتم وفقها حفظ جميع البصمات الوراثية وتخزين الأنماط الجينية حسب نوع القضايا التي عولجت سابقا من اجل تسهيل وتسريع عمليات البحث. وتعد البصمة الوراثية وسيلة من الوسائل العلمية الحديثة المتطورة في مجال الإثبات، وهي نمط وراثي يتكون من التتابعات الجينية داخل الحامض النووي ويوصف هذا النمط بأنه فريد ومتميز لكل شخص.¹

غير أنه لا يمكن اللجوء إلى إجراء تحليل البصمة الوراثية إلا بإذن من القضاء وخاصة في قضايا إثبات النسب، ولا يمكن إجراء هذا الإختبار إلا في المختبرات التابعة للدولة، التي يجب أن تتوفر على كل الشروط والمعايير الدولية المطلوبة للقيام بمثل هاته التحاليل، مع إحترام إجراءات نقل العينات من مسرح الجريمة وإجراءات التسجيل والحفظ تفاديا للوقوع في أي خلط أو خطأ أو تلاعب بالعينات من شأنه تضليل العدالة.

الفرع السادس: إدماج تقنية التوقيع والتصديق الإلكترونيين

في إطار مواصلة سلسلة الإصلاحات التي شهدتها قطاع العدالة فيما يتعلق بالعصرنة، تم إصدار مجموعة من القوانين على رأسها القانون 03.15 المؤرخ في 01.02.2015 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، والقانون رقم 04.15 المؤرخ في 01.02.2015 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين وغيرهما من النصوص. الى جانب إنشاء أجهزة وهيكل عديدة مثل المركز الوطني للمنظمة المعلوماتية لوزارة العدل، وعليه وإستجابة للمتطلبات أعلاه أنشأت وزارة العدل

¹ - بوقندول سعيدة، دور البصمة الوراثية في مجال الإثبات في القانون الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس الغرور خنشلة، العدد 8 ج2، جوان 2017، ص 1058 و1059.

الفصل الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على سير المرفق العام - قطاع العدالة نموذجا -

مركز شخصنة الإيمضاء الإلكتروني الذي يعمل كجهة مصادقة تصدر شهادات رقمية لتوقيعات إلكترونية تسمح بتحقيق معاملات على الأنترنت.¹

ويعرف التوقيع الإلكتروني على أنه: "بيانات في شكل إلكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات إلكترونية أخرى تستعمل كوسيلة توثيق"، في حين أن التصديق الإلكتروني لم يعطيه المشرع الجزائري تعريفا كاملا شاملا بل تم النص على مضمونه فقط في المادة 04 من القانون 03.15 السابق الذكر على أن: "يمكن أن تمهر الوثائق والمحركات القضائية التي تسلمها مصالح وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها والجهات القضائية بتوقيع إلكتروني تكون صلته بالمحرر الأصلي مضمونة بواسطة وسيلة تحقق مضمونة".²

وقد تم اعتماد هذه التقنية من أجل تحسين قطاع العدالة في عدة نقاط نذكر البعض منها:

*تمكين المواطن من استخراج القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية ممضاتين إلكترونيا عبر الأنترنت.

*إتاحة الإمكانية للمحامين من سحب النسخة العادية للقرارات الصادرة عن المحكمة العليا ومجلس الدولة موقعة إلكترونيا.

*توفير خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية.

*مواصلة رقمنة الملف القضائي في جميع مراحل.

¹ - قادري أمال، المرجع السابق، ص 520.

² - كرازيدي سارة، المرجع السابق، ص 719.

المطلب الثاني: الإنجازات المحققة تدعيما للتحويل نحو الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة

بنتبع البرنامج الخاص بعصرنة قطاع العدالة، يمكننا رصد مجموعة من الإنجازات التي حققت التحويل الفعلي نحو الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة سنعرضها على النحو التالي:

الفرع الأول: الأنظمة المعلوماتية

هي برامج تم إستحداثها من أجل خدمة المواطن والمتقاضي على حد سواء، يتمثل هدفها في تحسين أداء الخدمة العمومية التي يقدمها مرفق القضاء. تتمثل هذه الأنظمة في:

أولا: أنظمة صحيفة السوابق القضائية

تتدرج هذه الخدمة في إطار مقارنة وطنية شاملة مدمجة للرقمنة والعصرنة، وتهدف إلى تعزيز ميكانيزمات تقريب الإدارة من المواطن التي تعتبر من أهم المحاور ذات الأولوية التي التزمت بها الحكومة في مجال تجسيد معالم الحكومة الإلكترونية. يستفيد المواطن من هذه الخدمة دون شروط إجبارية التنقل إلى الجهة القضائية، وذلك بمجرد الولوج شخصيا إلى نافذة "صحيفة السوابق القضائية" المتاحة عبر الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العدل لمباشرة إجراءات التسجيل بملء إستمارة معدة لهذا الغرض، تتضمن بيانات الهوية ورقم الهاتف النقال، ليتوصل أنيا برسالة نصية قصيرة عبر هاتفه النقال تحمل رمز سري لتأكيد عملية التسجيل، يتلقى بعدها مباشرة نسخة إلكترونية لصحيفة السوابق القضائية (القسيمة رقم 03) موقعة إلكترونيا قابلة للحفظ والطباعة، وكذا حسابين خاصيين به لتمكينه من الإستفادة من هذه الخدمة مستقبلا عبر البوابة الإلكترونية: www.portail.mjustice.dz¹.

¹ - وزارة العدل على الموقع: [استخراج صحيفة السوابق القضائية \(القسيمة رقم 3 | portail.mjustice.dz\)](http://www.portail.mjustice.dz) (موقع الدراسة و التعليم) (e-onec.com) ، تم الإطلاع على الموقع يوم 09 ماي 2022 على الساعة 14.25.

ويشكل هذا المشروع مرجعية حقيقية لمفهوم الإصلاح وعصرنة العدالة في نظر المواطنين، حيث يكمن هدفه الرئيسي في أداء خدمة عمومية هامة تتمثل في منح صحيفة السوابق العدلية في ظروف تتسم بالسرعة والفعالية، فهي تسهل على المواطن عملية الطلب زمنيا وفي أي نقطة من الوطن، كما تمكن الجهات المتعاونة خاصة المؤسسات المعنية من الحصول على المعلومة مباشرة من المحكمة.¹

ثانيا: نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية

وهو النظام الذي يسمح بمتابعة الملف القضائي منذ تسجيله إلى غاية الفصل فيه وتنفيذ العقوبة، ويعتبر النظام الآلي لتسيير الملف القضائي مكسبا حقيقيا في مجال إصلاح وعصرنة العدالة بالجزائر حيث تركز عليه العديد من الخدمات الإلكترونية الأخرى، وقد عرف هذا النظام العديد من التغييرات منذ إنشائه سنة 2005 إلى غاية 2017، ولقد توج هذا النظام الذي هو في تطور مستمر بتقديم العديد من الخدمات العمومية يمكن رصدها كما يلي:²

*الشباك الإلكتروني:

موجود على مستوى جميع الهيئات القضائية، ويمكن المواطنين والمحامين من الإطلاع عليه على مسار الملف القضائي آليا دون أن يكلفهم عناء التنقل لمكاتب أمناء الضبط، ويسمح بتسجيل العرائض، كما يسمح بتسجيل الطعون بالنقض عن بعد، ويتكفل بذوي الإحتياجات الخاصة من خلال فضاء مخصص لهم.

¹ - بويكر صبرينة وخمايسية حفيظة، المرجع السابق، ص 222.

² - بواشي أمينة وسالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر عرض تجربة مرفق العدالة (1999-2017)، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 03، المجلد 03، العدد 11، جانفي 2018، ص 219.

***مآل الملف القضائي:**

في سنة 2010 تم إستحداث نافذة تمكن المتقاضي أو وكيله من معرفة مآل قضيته وتتبع مسار الإجراءات المتخذة بخصوصها من خلال التقدم والحصول على إسم المستخدم المرور الصادرة من الجهة القضائية المجدولة لقضيته.

***التبليغ عبر sms:**

هذا الإجراء أمر إختياري، يتم اللجوء إليه في حالة واحدة وهي تأكيد المتقاضي لهذه الخدمة بعد تلقيه لرسالة قصيرة من المحكمة، وهذا الإجراء تقنية جديدة تسمح للمتقاضين بتتبع مآل قضاياهم بواسطة رسائل نصية قصيرة عبر الهاتف المحمول، كما تمكن المحاكم من إرسال الإستدعاء وإبلاغ المتقاضين إلكترونياً.

ثالثاً: نظام تسيير ومتابعة فئة المحبوسين:

يشكل هذا النظام أداة فعالة لرسم وتنفيذ سياسة إعادة إدماج نزلاء المؤسسات العقابية، فهو يمكن من تتبع ملفات نزلاء المؤسسات العقابية وتوزيعهم حسب درجة الخطورة الإجرامية والتخطيط في نفس الوقت لإنجاز مؤسسات عقابية جديدة تتماشى والمعايير المعتمدة.¹

ويتكفل هذا النظام الذي هو في تطور مستمر بما يلي²:

*إعداد برامج فردية لإعادة التربية وإعادة الإدماج الإجتماعي.

*إعطاء إحصائيات دقيقة وموثوقة حول أهم التحولات لمختلف شرائح المساجين، بما يمنح معطيات صحيحة وهامة تمكن من إتخاذ قرارات بإنجاز منشآت جديدة أو تخصيص بعض المؤسسات بالنظر إلى درجة خطورة المساجين، وبما يتعلق ببرامج التكوين وإعادة توزيع موظفي إعادة التربية من جهة أخرى.

¹ بوبكر صبرينة وخمايسية حفيظة، المرجع السابق، ص 223.

² بواشي أمينة وسالم بركاهم، المرجع السابق، ص 223.

*الحصول على بطاقة خاصة لكل مسجون.

*المعالجة السريعة والفعالة لإجراءات العفو.

*إعداد وتسيير ومراقبة برامج المكافأة على حسن السيرة.

رابعا: نظام تسيير ومتابعة المسار المهني للقضاة وأمناء الضبط

يشكل هذا النظام أداة في خدمة تطويرية وعصرية تسيير المسار المهني للقضاة

وسائر موظفي قطاع العدالة، حيث يسمح هذا النظام بما يلي¹:

*إنتقال وظيفة تسيير الموارد البشرية من تسيير كلاسيكي يعتمد على التوثيق إلى تسيير

آلي يساهم في التسيير العملي للقضاة على مستوى كافة الجهات.

*يضمن التسيير الحسن للملفات.

*يساعد على إتخاذ القرارات المتعلقة بالتسيير للمسار المهني للقضاة وباقي موظفي

العدالة.

وخلال سنتي 2020 و 2021 استفاد قطاع العدالة من رخصة استثنائية من

مصالح المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، لفائدة مستخدمي أمانات

الضبط، لتنظيم جميع الدورات التكوينية بمختلف أنواعها "عن بعد" عبر أرضية تكوينية

إلكترونية مخصصة لذلك.²

خامسا: النظام الآلي لتسيير ملف الأرشيف التاريخي

أنجز هذا النظام من أجل الحفاظ على الذاكرة الوطنية، والتكفل بأرشيف الذين

تم إعتقالهم في سجون الإستعمار أثناء فترة حرب التحرير الكبرى، فهو يسمح بتقديم

خدمة مرفقية لهذه الفئة أو ذويها، والحصول على الوثائق الثبوتية للوجود بالسجون

¹ - بويكر صبرينة وخمايسية حفيظة، المرجع السابق، ص 223.

² - موقع وزارة العدل: [أسلاك أمانة الضبط - وزارة العدل\(mjustice.dz\)](http://mjustice.dz)، تم الإطلاع على الموقع يوم 11- ماي 2022 على الساعة 22:30.

الفصل الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على سير المرفق العام - قطاع العدالة نموذجاً -

الإستعمارية، ويضمن أيضا الحفاظ على السجلات المحفوظة بوزارة العدل من الإلتلاف بفعل عاملي الزمن والإستعمال المضطرد.¹

وفي نفس هذا السياق تم إعتقاد نظام آخر يتمثل في رقمنة الأرشيف القضائي الذي يهدف إلى تحسين ظروف حفظ الأرشيف القضائي وتسييره، من خلال الإستعانة بالأدوات الحديثة، التي تضمن حماية أكبر ضد التلف وضياع الوثائق، وجعل عمليات البحث والإسترجاع تتم بسرعة وفعالية أكثر.²

الفرع الثاني: الأنظمة المساعدة على رسم السياسات المستقبلية للقطاع

تساعد هذه الأنظمة على إتخاذ القرارات، سواء فيما يخص إضافة أجهزة جديدة للقطاع أو تنظيم الموارد البشرية للقطاع، وتزويد المواطن والمتقاضي بكل معلومة يحتاجها من الأعوان المساعدين لمرفق العدالة، وسنوجز هذه الأنظمة فيما يلي:

أولاً: الجدول التحليلي

هو نظام مساعد على إتخاذ القرار، تم الشروع في إعداده في ديسمبر 2003، واستعملت الطبعة الأولى منه في فيفري 2004، يعمل على توفير مؤشرات تحليلية للتطورات الحاصلة في القطاع، وكذا قراءة حقيقية وشاملة لمختلف المعطيات المتعلقة بالهياكل القضائية والوسائل المادية والمالية ومعلومات حول الموارد البشرية وحجم النشاط القضائي، وطبيعة ونوعية الجرائم المرتكبة والمعطيات الإحصائية، كل هذه المعطيات تمكن مرفق العدالة من رسم الإستراتيجيات المستقبلية للقطاع.³

ويقدم الجدول التحليلي مونوغرافية شاملة تهدف إلى:⁴

* تحديد موقع الجهات القضائية والمؤسسات القضائية.

¹ - بواشي أمينة وسالم بركاهم، المرجع السابق، ص 224.

² - بويكر صبرينة وخمايسية حفيظة، المرجع السابق، ص 224.

³ - أعراب فوزية وسلامي فراح، المرجع السابق، ص 77.

⁴ - بويكر صبرينة وخمايسية فوزية، المرجع السابق، ص 225.

الفصل الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على سير المرفق العام - قطاع العدالة نموذجاً -

* تقديم أرقام دالة حول الوسائل والهيكل والموارد البشرية، المالية، وكذا النشاط القضائي.

* تقديم مؤشرات حول نسبة التغطية القضائية.

* تقديم معلومات دقيقة معينة وباستمرار حول الموارد البشرية والنشاط القضائي لكل جهة قضائية أو مؤسسة.

ثانياً: الخريطة القضائية

انطلق هذا البرنامج في شهر جويلية 2004، وهو نظام آلي يساعد على إتخاذ القرار ورسم السياسات وضبط إحتياجات القطاع، من حيث إنشاء الجهات القضائية الجديدة وتسيير تطورها، مما يسمح بإضفاء نوع من العقلانية على سياسة إنشاء الجهات القضائية الجديدة وتكوين وتعيين القضاة، إعتقاداً على التشخيص المقدم من الجدول التحليلي كما يوفر معايير موضوعية لإتخاذ القرارات بالإعتماد على التكنولوجيا الحديثة SIG¹.

ويمكن تحديد أهداف هذه الخريطة في:²

* توزيع الموارد البشرية لاسيما القضاة وأمناء الضبط توزيعاً عقلانية يضمن التسيير الحسن لكافة الجهات القضائية والمؤسسات العقابية.

* التمكين من إعداد مخطط الحركة السنوية للقضاة في آجال قصيرة.

* تصنيف الجهات القضائية حسب معايير ومقاييس معتمدة عالمياً.

* تحديد الإحتياجات الجديدة من الجهات القضائية والتوزيع الجغرافي حسب معايير ومقاييس علمية يضمن تغطية قضائية عادلة وفعالة.

¹ - برنامج لرسم الخرائط وتحليلها مفتوحة المصدر.

² - بوبكر صبرينة وخمايسية حفيظة، المرجع السابق، ص 225.

ثالثاً: نظام التسيير الآلي لملفات مساعدي القضاء

يهدف هذا النظام إلى إيجاد قاعدة معلومات خاصة بكل مساعدي مرفق القضاء بمختلف أصنافهم المهنية، خبراء، موثقين، محامين، محافظي البيع بالمزاد العلني، محضرين قضائيين، وغيرهم، بحيث يكشف هذا السجل عن أماكن ممارستهم للنشاط، وتاريخ إلحاقهم بمهنتهم وسجلات ممارستهم للمهنة.¹

¹ - بوبكر صبرينة وخمايسية، المرجع السابق، ص 226.

خلاصة الفصل الثاني:

إن أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ التي تحكم المرافق العامة يبدو واضحا من خلال تحسين وتطوير الخدمات التي تقدمها المرافق العمومية، حيث ساهم تطبيق الإدارة الإلكترونية على إختصار الوقت، والجهد والمال، والمسافات على طالب الخدمات الإلكترونية والدولة في نفس الوقت، وكذا المساهمة في القضاء على مظاهر الفساد المالي والإداري.

نظرا لمزايا الإدارة الإلكترونية اتجهت الجزائر إلى استبدال نظامها الإداري بنظام إلكتروني متطور رغبة منها في تقديم أفضل الخدمات لمواطنيها، وهذا ما لمسناه في قطاع العدالة كنموذج لدراستنا.

خاتمة

في خلاصة هذه الدراسة التي تناولت موضوع أثر الإدارة الإلكترونية على حسن سير المرفق العام من خلال نموذج قطاع العدالة، حيث أخذ هذا الموضوع حيزا كبيرا من إهتمام الباحثين والدارسين خاصة في العقدين الأخيرين ويتجلى ذلك في الإستعمال الكبير للإدارة الإلكترونية والرقمنة في جميع المجالات والقطاعات الحكومية وهذا لمسايرة التطورات الحاصلة في هذا الحقل.

والجزائر كغيرها من الدول كان لزاما عليها أن تواكب هذه التطورات في مجال الرقمنة خاصة عندما يتعلق الأمر بتطوير الإدارة وعصرنتها بغية تقديم خدمات عمومية بما تتلاءم وتطلعات الجمهور الذي يبحث دائما عن ما هو أفضل .

ويعد مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر (2008-2013) اللبنة الأساسية في تبني إدارة عصرية تواكب المستجدات والتطورات الحاصلة في هذا المجال، حيث راهنت الحكومة على هذا المشروع كإنطلاقة فعالة تهدف إلى عصرنة مختلف القطاعات الحكومية حيث حظي قطاع البريد والمواصلات وقطاع العدالة نسبة كبيرة من الإصلاحات وهذا من خلال إستحداث القانون 03.15 المتعلق بعصرنة العدالة، وهو ما أدى إلى تقليص الإجراءات البيروقراطية في مرفق العدالة وهذا من خلال التسهيلات المقدمة في مختلف الخدمات كتأسيس موقع إلكتروني خاص بوزارة العدل يمكن للمواطن من خلاله الحصول على صحيفة السوابق العدلية، والقانون المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين....،

إن الحديث عن تبني مشروع إدارة إلكترونية بهذا الحجم عادة ما يصطدم بمجموعة من المعوقات تتعلق في الغالب بنقص الإمكانيات المادية والبشرية والفنية ويزداد الأمر تعقيدا إذا ما واكب هذا التطور عدم رغبة الفرد في تقبل هذا التطور وإصراره

على النموذج التقليدي في تسيير الإدارة والتي عادة ما تكثر فيها مظاهر البيروقراطية والفساد وغياب الشفافية والمحاسبة .

مما تقدم يمكن إستخلاص مجموعة من النتائج تتلخص فيما يلي:

- إن توظيف الإدارة الإلكترونية واستخدامها في مختلف القطاعات يتطلب توفير جملة من الإمكانيات المادية والبشرية والفنية .

- إن الإدارة الإلكترونية عادة ما تؤدي إلى التغلب والتقليص من الإجراءات البيروقراطية التي تعاني منها الإدارة وهذا عادة ما يوفر الجهد والوقت ويحقق رضا المرتفقين .

- ساهمت الإدارة الإلكترونية والرقمنة بشكل كبير في السير الإيجابي والحسن للمرفق العام من خلال مرفق قطاع العدالة نموذجا وهذا من خلال الخدمات المقدمة من طرف هذا الأخير والتي عرفت تطورا ملحوظا يتناسب والتطورات في مجال الرقمنة كما تقدم ذكره سالفًا.

ويمكن تقديم مجموعة من الإقتراحات يمكن إيجازها فيما يلي:

- ضرورة العمل على تدعيم البنية التحتية المتمثلة في الأجهزة وشبكة الألياف لتسهيل إستخدام هذه التقنية على نطاق واسع.

- ضرورة العمل على تكوين العنصر البشري المؤهل لقيادة مرحلة التغيير من خلال قدرته على التحكم في وسائل الاتصال وتفاعله مع التطورات والمستجدات الحاصلة في هذا الحقل.

- العمل على ضرورة إدراج نصوص قانونية واضحة تتعلق بعصرنة المرفق العام وتحيينها عبر فترات زمنية غير متباعدة.

- ضرورة غرس ثقافة المنافسة بين المرافق العمومية خاصة فيما يتعلق بالرفع من قيمة الأداء الوظيفي وهو ما ينعكس بالإيجاب على السير الحسن للخدمات العامة.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1- أبو زيد فهمي مصطفى، الوسيط في القانون الإداري، الجزء الأول، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1999.
- 2- الحسن حسين محمود، الإدارة الإلكترونية: المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، 2011.
- 3- الحلو ماجد، الحكومة الإلكترونية والمرافق العامة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظّمته أكاديمية شرطة دبي حول "الجوانب القانونية والأمنية للعمليات المصرفية" في الفترة من 26.28 أبريل 2003.
- 4- الحمادي بسام عبد العزيز و الحمضي وليد بن سليمان، الحكومة الإلكترونية: الواقع والمعوقات وسبل التطبيق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، معهد الإدارة العامة، 2003.
- 5- الطماوي سليمان، القانون الإداري-دراسة مقارنة-الجزء الثاني، 1982.
- 6- الطماوي محمد سليمان، مبادئ القانون الإداري -دراسة مقارنة- الكتاب الثاني (نظرية المرفق العام و عمال الإدارة)، دار الفكر العربي، الطبعة العاشرة، القاهرة، 1979.
- 7- المهدي سوسن زهير، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، الأردن، دار أسامة للنشر، 2011.
- 8- بوحوش عمار، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2006.

9- داود عبد الرزاق الباز، الحكومة الإلكترونية وأثرها على نظام قانون المرفق العام وأعمال موظفيه، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007.

10- ليلو مازن راضي، الوجيز في القانون الإداري، 2008.

11- محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.

12- مزهر شعبان العالي وشوقي ناجي جواد، الإدارة الإلكترونية، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014.

ثانياً: المقالات

13- الفيكاوي هيثم، الحكومة الإلكترونية، مجلة الحرس الوطني الكويتي، العدد19، السنة الخامسة، نوفمبر2002.

14- بن منصور عبد الكريم، نظرة مفاهيمية للمرفق العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، العدد01 و 02، جوان 2016.

15- بواشي أمينة وسالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر عرض تجربة مرفق العدالة(1999-2017)، المجلة العلمية لجامعة الجزائر3، المجلد03، العدد11، جانفي 2018.

16- بوبكر صبرينة و خميسية حفيظة، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية-قطاع العدالة نموذجاً-، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 02، 2019.

- 17- بوقندول سعيدة، دور البصمة الوراثية في مجال الإثبات في القانون الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس الغرور خنشلة، العدد 8 ج2، جوان 2017.
- 18- بوكريف زهير، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين المرفق العام، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسات، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، العدد الخامس، جوان 2008.
- 19- خطاف إبتسام و غياط شريف، توجه الجزائر نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية عبر مشروع الجزائر الإلكترونية 2013: الواقع والتحديات، مجاة العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 2، 2018.
- 20- سقني فاكية، أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ التي تحكم سير المرفق العام، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد الثاني، مارس 2020.
- 21- عبد الناصر موسى قريشي ومحمد، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد، 2011.
- 22- عزيز سامية وقوراح أم الخير، "الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين المواقع والتحديات"، المجلة العربية للتربية النوعية، العدد 10، أكتوبر 2019.
- 23- قادري أمال، جودة الخدمة القضائية في إرتقاء قطاع العدالة، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 07، العدد 03، سبتمبر 2020.
- 24- قاشي خالد وآخرون، إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" فجوة النظرية والتطبيق، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الرابع.

25- كرازدي سارة، آليات وإجراءات استخدام تكنولوجيات الإعلام والإتصال في قطاع العدالة بالجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 8، العدد 01، سنة 2021.

26- لمين مراد، أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ سير المرفق العام، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 05، مارس 2019.

ثالثا: المداخلات

27- الداوي الشيخ و بوقلاشي عمار، نحو عصرنة الخدمة العمومية في ظل الإدارة الإلكترونية بالجزائر-قطاع التعليم العالي نموذجا-، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الإلكترونية-حالة البلدان العربية، يومي 29.30 أكتوبر 2014، جامعة الجزائر 3.

28- فكير سامية وشيخي خديجة، تحديات وآفاق ترشيد خدمة الصحة العمومية في ظل الحكومة الإلكترونية في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الإلكترونية حالة البلدان العربية، يومي 29/30 أكتوبر 2014، جامعة بومرداس.

29- مقناني صابرينة، مشروع الحكومة الإلكترونية بالجزائر: خطوة نحو إرساء مجتمع المعرفة، المؤتمر 23 للإتحاد بناء المجتمعات المعرفية العربية الدوحة، قطر، 18.20 نوفمبر 2012.

رابعا: الأطروحات والرسائل و المذكرات

30- الوافي رايح، أثر إستخدام الإدارة الإلكترونية على جودة الخدمات في المؤسسات العمومية الجزائرية-قطاع العدالة نموذجا-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، 2018/2019.

- 31- عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجوائر-دراسة سوسيولوجية بلدية الكاليتوس العاصمة، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
- 32- العمري سعيد بن معلا، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة: دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ، رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.
- 33- بن مرسل رفيق، الأساليب الحديثة في التنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق: دراسة حالة الجزائر(2001-2011)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر(2011-2012)
- 34- حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007.
- 35- أعراب فوزية وسلامي فراح، إنعكاس الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة محلية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019.
- 36- غزلي محمد، التوجهات الجديدة في إدارة الجماعات المحلية في الجزائر-الإدارة نموذجا-، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة محلية، جامعة مولاي طاهر سعيدة، 2020/2019 .

37- فراڭي وهيبه، الإدارة الإلكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية-دراسة حالة بلدية البويرة-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال الإستراتيجية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2019/2018.

خامسا:المواقع الإلكترونية

38- وزارة العدل على الموقع: [استخراج صحيفة السوابق القضائية \(القسيمة رقم 3 \) | portail.mjjustice.dz](http://portail.mjjustice.dz) موقع الدراسة و التعليم (e-onec.com) .

39- موقع وزارة العدل :[أسلاك أمانة الضبط - وزارة العدل \(mjustice.dz\)](http://mjustice.dz) .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعران

إهداء

مقدمة: Erreur ! Signet non défini.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية والمرفق العام

المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية.....9

المطلب الأول: الإدارة الإلكترونية المفهوم والخصائص9

المطلب الثاني: مبادئ الإدارة الإلكترونية 13

المطلب الثالث: متطلبات الإدارة الإلكترونية 14

المبحث الثاني: ماهية المرفق العام 19

المطلب الأول: مفهوم المرفق العام 19

المطلب الثاني: عناصر المرفق العام..... 21

المطلب الثالث: أنواع المرافق العامة 23

المطلب الرابع: المبادئ الأساسية التي تحكم المرفق العام 26

خلاصة الفصل الأول: 31

الفصل الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على سير المرفق العام-قطاع العدالة نموذجاً-

المبحث الأول: مشروع الجزائر الإلكترونية (2008-2013) 33

المطلب الأول: لمحة عن مشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013..... 34

المطلب الثاني: محاور مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 35

المطلب الثالث: أهمية وأهداف مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 40

المبحث الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ المرفق العام..... 42

42	المطلب الأول: أثر الإدارة الإلكترونية على مبدأ إستمرارية المرفق العام
43	المطلب الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على مبدأ المساواة أمام المرفق العام
45	المطلب الثالث: أثر الإدارة الإلكترونية على مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير والتعديل
47	المبحث الثالث: تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة نموذا
47	المطلب الأول: الخطوات المتبعة لعصرنة قطاع العدالة
53	المطلب الثاني: الإنجازات المحققة تدعيما للتحويل نحو الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة
60	خلاصة الفصل الثاني:
Erreur ! Signet non défini.	
خاتمة:	
Erreur ! Signet non défini.	
قائمة المصادر والمراجع:	

الملخص

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الاستراتيجيات الحديثة التي تبنتها الدولة من أجل تحديث وتطوير أداء المرافق العامة والمتمثلة في الإدارة الإلكترونية كأحد أهم الخيارات لتقليص الإجراءات البيروقراطية وتسهيل تقديم الخدمات العامة للمواطن، وهو ما تم تجسيده في معظم القطاعات الحكومية ولعل قطاع العدالة أحد أهم هذه النماذج الرائدة الذي قطع شوطا كبيرا في مجال رقمنة معظم الخدمات الإدارية وتطويرها بما يتناسب والتطورات الحاصلة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: - الإدارة الإلكترونية - المرفق العام - المواطن

Abstract:

This study aimed to identify the Most important modern strategies adopted by the state in order to modernize and develop the performance of public facilities, which is represented by electronic management as one of the most important options to reduce bureaucratic procedures and facilitate the provision of public services to citizens, which was embodied in most sectors of government and perhaps the justice sector is one of the most important of these pioneering models, which has come a long way in the field of digitization and development of most administrative services in proportion to developments in this field

- key word: The electronic administration - the public institutions – the citizen –